



الأمانة العامة

جهود جامعة الدول العربية
في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

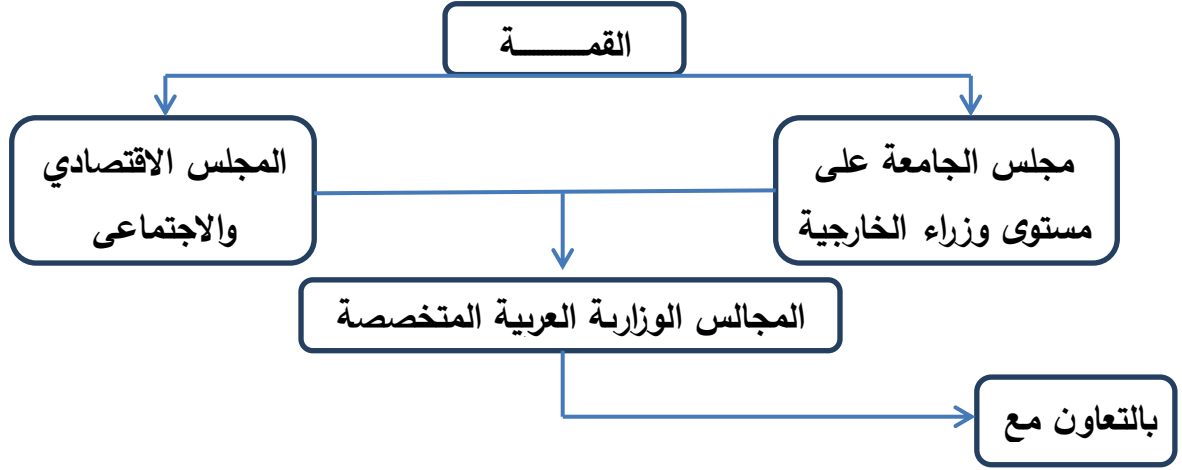
أولاً: مقدمة:

استناداً على ما حققته منظومة جامعة الدول العربية بالتنسيق مع دولها الأعضاء من إنجازات في المجالات التنموية المختلفة، وأخذاً في الاعتبار الثروات الطبيعية والانسانية في المنطقة، حظى موضوع التحضير لخطة التنمية المستدامة 2030، في إطار الحوار العالمي للتنمية ما بعد 2015 بأولوية متقدمة في إطار العمل العربي المشترك، حيث قامت منظومة جامعة الدول العربية من خلال أجهزتها المتخصصة وفي مقدمتها المجالس والمنظمات العربية ذات الصلة بالشؤون الاجتماعية والصحة والبيئة والشباب والإسكان والمياه والتعليم والمرأة والأسرة والطفولة بجهود مقدرة للإعداد لخطة 2030 الطموحة، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ولاسيما مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG) أو ما يعرف الآن باسم (UNSDGs)، ومجموعة آلية التنسيق الإقليمي (RCM).

ويتطلب الأمر لمحة سريعة حول الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية من واقع التقرير العربي للأهداف التنموية للألفية "مواجهة التحديات ونظرة لما بعد 2015"، حيث أوضح هذا التقرير أن الدول العربية حققت إنجازات هامة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية، ولاسيما في تعميم التعليم وتحسين معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والإمام بالقراءة والكتابة وذلك بفعل ارتفاع حصة الاستثمار في التعليم، وأنه رغم ما تحقق من إنجازات في مجالات الرعاية الصحية، إلا أن هناك إنجازات بطيئة في معدل وفيات الأطفال الرضع وتحسين صحة الأمهات، وأنه لا تزال الدول الأقل نمواً تعاني من نقص في هذا الخدمات ويتضح وجود فوارق واضحة بين مختلف فئات المجتمع، إذا حظى الخمس الأكثر ثراءً على الخدمات الصحية بينما يعاني الخمس الأشد فقراً في مناطق الريف من نقص في هذه الخدمات، وأنه لا تزال الفجوة عميقة بين الحضر والريف للحصول على مياه آمنة وعلى خدمات محصنة للصرف بمكان الإقامة، وكان تدمير البنية التحتية بفعل النزاعات سبباً رئيسياً في إعاقة تحقيق التنفيذ الكامل للهدف السابع من الأهداف التنموية للألفية.

كان لابد من إلقاء تلك النظرة السريعة على وضع تنفيذ الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية، قبل الشروع في الحديث عن جهود جامعة الدول العربية بالتنسيق مع دولها الأعضاء، لتحديد أولويات المنطقة للتنمية المستدامة في إطار خطة 2030، وأخذاً في الاعتبار التطورات المتلاحقة، وبناءً عليه فإن ممارسة جامعة الدول العربية وأجهزتها المتخصصة توصلت إلى بعض النقاط الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار كأسس تبنى عليها أهداف التنمية العربية في إطار خطة 2030.

وحتى يتسنى للقارئ معرفة آلية عمل منظومة جامعة الدول العربية، فيوضح الشكل التالي كيفية عمل هذه المنظومة الاقليمية العريقة.



- المنظمات العربية المتخصصة.
- منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي والدولي.
- وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في المنطقة العربية.
- القطاع الخاص والمؤسسات المانحة.

وفي هذا الإطار، نظمت جامعة الدول العربية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، عدد من المؤتمرات الوزارية في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على النحو التالي:

- المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، والتحرك المطلوب ما بعد 2015 (القاهرة: ديسمبر / كانون الأول 2012)، والذي اعتمد إعلانه القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: يناير / كانون الثاني 2013).
- الاجتماع رفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية (القاهرة: فبراير / شباط 2014).
- المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة (عمان: إبريل / نيسان 2014).
- مؤتمر أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015 (عمان: مايو / أيار 2014).
- إطلاق إطار الاستراتيجية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية (يوليو / تموز 2014).

- المؤتمر الوزاري حول بلورة الأهداف والغايات لأولويات التنمية العربية ما بعد 2015 (شرم الشيخ: أكتوبر / تشرين الأول 2014).
- ثم تبنت القمة العربية نتائج تلك الفعاليات في دورتها السادسة والعشرون (شرم الشيخ: مارس / آذار 2015).

وشكلت هذه الجهود والفعاليات التي عقدت على المستوى الوزاري تصور المنطقة العربية لخطة 2030 الذي دعم جهود المجموعة العربية في نيويورك خلال عمليات التفاوض التي بدأت منذ عام 2012، وصولاً إلى إطلاق الأمم المتحدة في سبتمبر / أيلول 2015 إعلان خطة التنمية المستدامة 2030 في نيويورك، ليتضمن الأولويات العربية للتنمية المستدامة والتي شكلت قاسماً مشتركاً مع العديد من أقاليم العالم.

توضح الجداول التالية الأولويات العربية في إطار خطة 2030:

الغايات	الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> - القضاء على الفقر عند أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم الواحد - خفضنسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم في أقل البلدان نمواً، وللسكان الذين يعيشون بأقل من 2.75 دولار في اليوم في البلدان المتوسطة الدخل،الذين يعيشون بأقل من 4 دولارات في اليوم في البلدان المتوسطة الدخل العليا - زيادة تغطية نظام الحماية الاجتماعية للفقراء والفئات الهشة، بما يؤدي إلى تمكينهم وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة. 	<p>الأولوية 1</p> <p>القضاء على الفقر المدقع وخفض معدلات الفقر الأخرى</p>
<ul style="list-style-type: none"> - توفير فرص عمل للمواطنين (تراكمية بحلول عام 2030) - تقليص الفجوة بين عمالة الذكور والإناث في سوق العمل - خفض معدلات بطالة النساء - خفض معدلات بطالة الشباب ذكورا وإناثا - تعبئة الموارد للاستثمار الإنتاجي، والتنويع الصناعي، خصوصاً في القطاعات الكثيفة العمالة، لزيادة فرص العمل. 	<p>أولوية 2</p> <p>خفض معدلات البطالة وتوفير الوظائف والعمل اللائق للجميع بما فيهم الشباب من الرجال والنساء</p>
<ul style="list-style-type: none"> - حصول الجميع على غذاء ملائم _ (آمن وكافي ومتنوع ومغذي وبسعر ميسور) على مدار السنة. - خفض معدلات سوء التغذية بكافة أشكاله (نقص التغذية، نقص المغذيات الدقيقة، وإفراط التغذية) مع إيلاء عناية خاصة للقضاء على التقرم. - تحسين كافة أنظمة الإنتاج الغذائي والزراعي لتكون أكثر إنتاجية واستدامة ومرونة وكفاءة، وتقليل الأثر البيئي السلبي إلى أدنى حدّ دون تعريض أمن الغذاء والتغذية إلى خطر. - حصول جميع صغار منتجي الغذاء والزراعة، وخاصة النساء منهم، على المدخلات والمعرفة والموارد الإنتاجية والخدمات الملائمة لزيادة إنتاجيتهم بشكل مستدام وتحسين دخلهم وقدرتهم على تخطي الأزمات. - تحسين كفاءة أنظمة الغذاء ما بعد الحصاد (الحصاد، المناولة والتخزين، المعالجة والتوضيب، النقل والاستهلاك) وتقليل هدر نفايات المحاصيل من المزرعة إلى المستهلك بنسبة 50 في المائة 	<p>أولوية 3</p> <p>تحقيق الأمن الغذائي والتغذية السليمة وتعزيز الزراعة المستدامة (وفقاً للمجلس الوزاري المختص)</p>

الغايات	الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة الإنفاق العام على برامج الزراعة المستدامة - اعتماد تكنولوجيات توفير الطاقة والمياه في الزراعة وفي صناعة الأغذية - تقليل مساحات الأراضي المزروعة التي تعتمد ممارسات غير مستدامة - الحفاظ على المخزون السمكي وتمميته - الحفاظ على إنتاجية الغابات 	
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030،- ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030. - ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بحلول عام 2030. - زيادة عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030 - القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030 . - ضمان أن يلمّ جميع الشباب، والكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030 . - القضاء على التسرب المدرسي للأطفال. 	<p style="text-align: center;">الأولوية 4</p> <p style="text-align: center;">ضمان التعليم الجيد للجميع والقضاء على الأمية</p>

الغايات	الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> - خفض وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال أقل من 5 سنوات وخاصة الدول الأقل نمواً. - خفض نسبة (Ratio) وفيات الأمهات وخاصة في الدول الأقل نمواً. - خفض البدانة بين السكان عامة، بما في ذلك الأطفال والشباب - ضمان تلقيح جميع الأطفال دون سن 5 سنوات ضدّ الأمراض المعدية. - خفض عبء الأمراض الرئيسية، المعدية وغير المعدية على حد سواء. - زيادة فرص الحصول على خدمات رعاية صحية ذات جودة، بما في ذلك خدمات الرعاية للصحة الجنسية والإنجابية والنفسية، مع ضمان المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والوقائية لجميع الفئات بجميع المناطق الجغرافية. - وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030. 	<p>الأولوية 5</p> <p>تأمين الخدمات الصحية المناسبة والجيدة والشاملة بما فيها الصحة النفسية وصحة الأمهات والأطفال</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تكافؤ الفرص بين الجنسين على جميع المستويات. - حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف والقضاء عليه، وعلى وجه الخصوص ذوات الإعاقة. 	<p>الأولوية 6</p> <p>تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات</p>
<ul style="list-style-type: none"> - القضاء على الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال. - اتخاذ تدابير فورية لضمان إنهاء أسوأ أشكال عمل الأطفال. - حظر وإنهاء إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. 	<p>الأولوية 7</p> <p>توفير الحماية الاجتماعية للأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهم</p>
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان الحقّ في السكن اللائق وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة. - تعزيز النقل المستدام وضمان الحق في شبكة نقل جماعي لائقة وآمنة وشاملة وبكلفة ميسورة. - توفير بنية تحتية ملائمة لدعم النشاط الاقتصادي وتحسين الخدمات للمواطنين. - زيادة نسبة النفايات المعاد تدويرها - تطوير المناطق العشوائية والتجمعات غير المخططة وخاصة في المناطق الحضرية 	<p>الأولوية 8</p> <p>ضمان الحقّ في السكن اللائق للجميع وتعزيز التجمعات البشرية المستدامة والشاملة للجميع (وفقاً للمجلس الوزاري المختص)</p>

الغايات	الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> - دعم دور الحكم والإدارة المحلية في توفير الخدمات الأساسية. - تأمين مدن شاملة للجميع وإمكانية تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة في المدن والتجمعات. - تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة التجمعات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030. - تعزيز القدرات المتوفرة لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية وبشرية المنشأ. - حماية التراث الثقافي والطبيعي. 	
<ul style="list-style-type: none"> - تأمين الحصول على مياه شرب كافية ومأمونة. - تأمين الصرف الصحي الآمن والنظافة الصحية - تشجيع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بما فيها المياه المشتركة - الحدّ من تسرب الملوثات إلى لمسطحات المائية - زيادة الاستخدام المستدام وتنمية موارد المياه - زيادة معالجة مياه النفايات المنزلية والصناعية واستخدام المياه غير التقليدية - اعتماد سياسات واستراتيجيات وممارسات فعّالة للاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية - تخفيض معدّل خسائر الفقد في المياه - تحسين مؤشرات كفاءة استخدام المياه في جميع الأنشطة والاستخدامات - زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الحديثة للمياه والصرف الصحي - تطوير وتنفيذ سياسات التكيف مع تغيّر المناخ - تعزيز الحصول على تكنولوجيات المياه الملائمة 	<p style="text-align: center;">الأولوية 9</p> <p style="text-align: center;">ضمان الحصول على المياه والصرف الصحي للجميع وتعزيز الاستعمال والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (وفقاً للمجلس الوزاري المختص)</p>

الغايات	الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز المعرفة العلمية وتطوير القدرات البحثية وتشجيع نقل التكنولوجيا - تعزيز المعرفة العلمية والتكنولوجية لدى الأطفال والشباب من خلال إنشاء المراكز العلمية والأندية العلمية لإعدادهم للمستقبل. - زيادة الاستثمار في المناطق الريفية (بحلول ...) من خلال البنى التحتية الزراعية والأبحاث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي والتطور التكنولوجي وبنوك الجينات النباتية والحيوانية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية - تعزيز الأبحاث العلمية وتحديث القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع الدول من خلال تشجيع الابتكار وزيادة عدد العاملين والعاملات في الأبحاث والتطوير لكل مليون شخص - زيادة الإنفاق في الأبحاث والتطوير في القطاعين العام والخاص 	<p>الأولوية 10</p> <p>تطوير المعرفة العلمية وتشجيع البحث العلمي والابتكار والتقدم التكنولوجي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة حصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مزيج الطاقة - تخفيض معدّل خسائر الطاقة - تحسين مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة في جميع الأنشطة والاستخدامات - زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية الحديثة للطاقة - تطوير وتنفيذ سياسات الحدّ من تغيّر المناخ، ودعم توفير الطاقة النظيفة بما في ذلك الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. - تعزيز الحصول على تكنولوجيات الطاقة الملائمة - تشجيع البحوث والابتكار لتكنولوجيات الطاقة المتجددة 	<p>الأولوية 11</p> <p>ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة المستدامة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - خفض مساحة الأراضي المتدهورة ومكافحة التصحرّ. - ضمان حفظ النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة. 	<p>الأولوية 12</p> <p>مكافحة التصحر و تدهور التربة وحماية التنوع البيولوجي</p>

الغايات	الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> - اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها. 	
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والحصول على المعلومات وفقاً للقوانين الوطنية. - ضمان سيادة القانون واستقلال القضاء - ضمان المساواة في الوصول إلى العدالة - تحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة - الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية - الحد من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما 	<p style="text-align: center;">الأولوية 13</p> <p style="text-align: center;">تعزيز النزاهة والحوكمة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - زيادة صافي المساعدة الإنمائية الرسمية للدول النامية بما في ذلك الدول الأقل نمواً، من الدخل القومي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي - زيادة نسبة واردات البلدان المتقدمة الآتية من البلدان النامية والأقل نمواً المعفاة من الرسوم الجمركية (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) - إزالة الحواجز التجارية المفروضة من قبل البلدان المتقدمة على السلع الزراعية والأقمشة والألبسة الآتية من البلدان النامية - ضمان حصول الجميع على الأدوية المنقذة للحياة - تحسين القدرات المؤسسية والمساءلة على المستوى الوطني في ما يخص استخدام المساعدات الإنمائية - ضمان المزيد من التعاون في نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً بما في ذلك لأغراض التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وإدارة خطر الكوارث الطبيعية. - إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وفقاً للقرارات الدولية والمبادرة العربية. 	<p style="text-align: center;">الأولوية 14</p> <p style="text-align: center;">توفير بيئة تمكينية لتحقيق التنمية المستدامة و حشد الموارد المالية اللازمة</p>

الغايات	الأولوية
<ul style="list-style-type: none"> - نبذ العنف ودعم جهود مكافحة الإرهاب والإقصاء والتطرف وتشجيع ثقافة السلام وتقدير التنوع الثقافي وإسهامها في التنمية المستدامة وتعزيز روح الوحدة الوطنية. - دعم الأسرة في الاضطلاع بمختلف أدوارها والمحافظة على التماسك كيانها. - تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، دون تمييز. - توفير بيئة آمنة للأسرة بما يحقق تماسكها وقيامها بوظائفها في التربية والتنشئة وتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية لأفرادها. - تطوير آليات وهياكل لمراقبة وتقييم مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للأسرة وأفرادها. - دمج المسنين في حياة الأسرة ومساندتهم والاستعانة بخبراتهم. 	<p style="text-align: right;">الأولوية 15</p> <p style="text-align: right;">تعزيز التماسك الاجتماعي بين فئات المجتمع بأطيافه المختلفة</p>

ثانياً: جهود منظومة جامعة الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030:

بادرت جامعة الدول العربية بتنظيم أول مؤتمر على المستوى الوزاري في العالم حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الفترة من 6 إلى 7 إبريل / نيسان 2016 في القاهرة، حيث صدر عن هذا المؤتمر الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 الذي تبنته القمة العربية في دورتها العادية السابعة والعشرون (نواكشوط: يوليو / تموز 2016)، يوضح التصور للمضي قدماً لتنفيذ خطة 2030، وفي ضوء أن هذا هو المؤتمر الأول بعد خطة 2030، فتجدر الإشارة بعض ما تضمنه هذا الإعلان الهام.

حيث أكد الإعلان على إن إنجاح خطة التنمية المستدامة يعتمد أساساً على استتباب الأمن ومكافحة الإرهاب وانتشال الشباب من براثن التطرف بجميع أشكاله، وأن كل دولة تتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي مع مراعاة الظروف والسياسات الوطنية واختلاف الأولويات والأدوات المتاحة لكل دولة وثقافة مجتمعتها، وعلى أن تقرر سبل إدماج خطة التنمية المستدامة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، وأنها مسؤولة عن توفير البيانات والمعلومات الرسمية والأدلة الدقيقة والموثوقة المصنفة على أساس علمي في مجالات وأبعاد التنمية المستدامة والمؤشرات اللازمة لمتابعة التقدم نحو تنفيذ الأهداف والغايات.

كما أكد الإعلان على عالمية وشمولية خطة التنمية المستدامة 2030، وفقاً لمبدأ الطوعية والمسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة الأعباء، وتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة، على كافة المستويات.

كما وضع الإعلان تصوراً فيما يتعلق بالسياسات التي تضمن دمج خطة التنمية المستدامة في الخطط الوطنية للتنمية وإطلاق الحملات التوعوية وقياس مستوى التقدم، وفي مجال التخطيط بما يدعم التماسك والاندماج والتلاحم الاجتماعي، فضلاً عن دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الإحتلال الاسرائيلي ومواجهة الكوارث وإرساء السلام وتسوية النزاعات والحد من الآثار السلبية لتزايد أعداد النازحين واللجئين في المنطقة، ذلك بالإضافة إلى ما وضعه الإعلان من تصور حول المؤسسات ذات الصلة بما فيها المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني بالاستناد إلى قرارات القمم العربية ومخرجات اجتماعات جامعة الدول العربية، وذلك أيضاً فيما

يتعلق بالبيانات وتطويرها وتعزيز القدرات الإحصائية وتوفير مصادر البيانات حديثة وغير تقليدية والاستفادة أيضاً من جهود جامعة الدول العربية بالتنسيق مع المنظمات الدولية في هذا الشأن، كما وضع الإعلان توجهات للاسترشاد بها في عمليات المتابعة والتقييم على جميع المستويات وتوجهات لحشد الموارد المالية وتعزيز العلم والتقنية والتعاون الإقليمي والدولي.

وحرصاً من الأمانة العامة على متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وفي ضوء قرار القمة العربية في دورتها السابعة والعشرون نواكشوط، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بموجب قراره رقم (2134) في دورته (99) (فبراير / شباط 2017) بإنشاء "اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية"، وتقوم إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي التي تم إنشائها في إبريل / نيسان 2016 بالأمانة العامة، تنسيق العمل لهذه اللجنة ولمتابعة تنفيذ الموضوعات المعنية بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وفي ضوء جهود القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة بوصفهما الأمانات الفنية بالمجالس الوزارية العربية المتخصصة ذات الصلة بالأبعاد الثلاثة لخطة 2030، وكذلك التنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، وترفع هذه اللجنة توصياتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبح يضع بند التنمية المستدامة بنداً دائماً على جدول أعماله بما يمكن من إصدار القرارات اللازمة على المستوى الوزاري لتدعم كافة آليات جامعة الدول العربية ذات الصلة، حيث قامت هذه اللجنة باعتماد الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ أهداف خطة 2030، كما أنشأت عدد من اللجان الفرعية ذات الصلة بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، فضلاً عن إنشاء مجموعات عمل متخصصة في عدد من المجالات ذات الصلة التي سيتم عرضها تفصيلاً لاحقاً في هذا التقرير.

ثالثاً: جهود منظومة جامعة الدول العربية لتنفيذ الأبعاد الاقتصادية لخطة التنمية المستدامة 2030:

التنمية المستدامة في إطار عمل المجلس الوزاري العربي للكهرباء:

- بدأ الاهتمام بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في إطار التوجه لتنويع مصادر الطاقة في المنطقة العربية، وتقوم إدارة الطاقة/ أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالكثير من الجهود لتسريع توجه المنطقة العربية لاستخدام المصادر المتجددة وزيادة مساهمتها في خليط الطاقة وفقاً للاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة والتي تم توسيع نطاقها لتصبح الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، وكذلك تعزيز برامج وأنشطة كفاءة

الطاقة في الدول العربية بما يتماشى مع متطلبات الأطر الاسترشادية العربية سواء في مجال الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة.

- وسوف يتم تنفيذ الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة من خلال الخطة التنفيذية للاستراتيجية التي أوصت بها لجنة خبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وكذلك تطبيق نظام حوكمة سياسات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛ إلى جانب وضع سياسة التكامل بين قضايا المناخ والطاقة وفقاً لقرارات مؤتمر الأطراف 22 من خلال متابعة الأنشطة المعلنة من قبل الدول العربية في إطار مشاركتها لتنفيذ اتفاق باريس؛ تعزيز التقنيات الصديقة للبيئة وخاصة فيما يتعلق بالمشروع العربي لشهادات الانظمة الشمسية الحرارية وأداء محطات الطاقة المتجددة العاملة في المنطقة العربية.

المشروعات التكاملية: الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة

- تم اعتماد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة وفقاً لقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (الرياض: 21-22 يناير 2013) ثم قدمت أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء مقترحاً بتوسيع نطاق الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة لتصبح الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة وتم عرضها على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة والتي عقدت بتاريخ 2019/1/20 بالجمهورية اللبنانية، وتم خلالها اعتماد الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030 وفق نص القرار (ق.ق:48 د.ع (4) - ج3 - 2019/1/20) المرفق. كما تم الانتهاء من إعداد الخطة التنفيذية، التي ستعرض على الدورة (13) للمجلس الوزاري العربي للكهرباء لاعتمادها وإحاقها بالاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة وطباعتها في نسخة موحدة. وتعود أهمية الاستراتيجية العربية للطاقة المتجددة 2030 نظراً لما تمثله من أهمية كبيرة للدول العربية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف السابع الخاص بالطاقة المستدامة ويعتبر اعتماد الاستراتيجية بمثابة رسالة إلى المجتمع الدولي حول التوجهات العربية في مجال الطاقة.

- الإطار الاسترشادي العربي لتحسين كفاءة الطاقة: هو أول عمل من نوعه على مستوى المنطقة العربية في مجال السياسات كفاءة الطاقة في قطاع الكهرباء تم إعداده من قبل أمانة المجلس الوزاري العربي للكهرباء بالتعاون مع كل من المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ومشروع كفاءة الطاقة الأورو متوسطي في قطاع البناء، بهدف استرشاد الدول به عند وضع خططها الوطنية لتحسين كفاءة الطاقة (NEEAP).

موضوعات كفاءة الطاقة

- من أجل تعزيز برامج وأنشطة كفاءة الطاقة في الدول العربية بما يتماشى مع متطلبات الأطر الاستراتيجية العربية سواء في مجال الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة. تقوم الإدارة ب:
 - متابعة تطور كفاءة الطاقة في المنطقة العربية من خلال تطور وضع وتنفيذ الخطط الوطنية لكفاءة الطاقة ومنهجية متابعة تطور كفاءة الطاقة.
 - إنشاء دليل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الدول العربية الذي يقدم معلومات إحصائية للتعرف على السياسات والبرامج المعتمدة في الدول العربية لرفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالأطر المؤسسية والقانونية والحوافز المالية اللازمة التي تم اتخاذها أو تلك التي يخطط لها في هذه المجالات؛ وسنقوم بعمل الاصدار الخامس نهاية 2019.
 - البرامج العربية والدورات التدريبية وورش العمل مثل البرنامج العربي لمدير الطاقة.
 - الاحتفاليات التعريفية والمسابقات مثل اليوم العربي لكفاءة الطاقة الذي يهدف الى التعريف بأهمية كفاءة الطاقة في الدول العربية لما لها من مردود اقتصادي واجتماعي، وبناء شراكات وجسور من التعاون في المنطقة العربية.
 - المنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: يهدف المنتدى بشكل رئيسي إلى خلق منبر للحوار الصريح بين كافة الشركاء، سواء الهيئات الحكومية أو مؤسسات التمويل أو القطاع الخاص لبحث آليات التمويل اللازمة لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وضع حلول عملية لتوسيع نطاق الاستفادة من تقنيتهما. وستنظم الدورة الخامسة للمنتدى العربي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام 2020 سيكون موضوعها هو "الابتكار في خدمة الطاقة المستدامة في المنطقة العربية".
 - المبادرات العربية والاقليمية والدولية مثل مبادرة الطاقة النظيفة للدول العربية PACE بين جامعة الدول العربية و الوكالة الدولية للطاقة المتجددة.
 - عقد ندوات وإعداد دراسات حول الجوانب البيئية لسياسات الطاقة.

مناقشة مخرجات مؤتمرات تغير المناخ (COP) وتأثيرها على قطاع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الوطن العربي.

- دعى قرار المجلس الوزاري العربي للكهرباء رقم 238 بتاريخ 2017/4/6 بشأن متابعة تنفيذ الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، الدول العربية إلى الاستفادة من مؤشرات المتابعة التي تعدها المنظمات الدولية في أغراض تخطيط ومتابعة خطط الطاقة.

جهود مجلسي وزراء النقل والسياحة العرب لتنفيذ خطة التنمية المستدامة (2015 - 2030):

- في ضوء تكاليف المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للسياحة (يونيو: 2018) قامت الأمانة العامة بإعداد ورقة مفاهيمية لاسترشاد الدول العربية بها عند إعدادها لتقارير حول الجهود المبذولة من الدول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في القطاع المختص على المستوى الوطني عن الفترة من 2015 إلى 2030، وتم تعميمها على كل من وزارات النقل ووزارات السياحة في الدول العربية، والطلب منها موافاة الأمانة العامة بالجهود الوطنية المبذولة في قطاعي النقل والسياحة، لتضمينها في التقرير الذي تعده جامعة الدول العربية في هذا الشأن.
- ورغم صدور قراراتين من مجلسي وزراء النقل والسياحة العرب للتأكيد على الدول العربية بموافاة الأمانة العامة بتقارير الإنجازات في هذا الشأن إلا أنه إلى الحين لم تتلق إدارة النقل والسياحة ردوداً سوى من (6) دول عربية في مجال النقل، و(3) دولة عربية في مجال السياحة وتتضمن جهود إيجابية مبذولة من تلك الدول لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة للنقل والسياحة في المنطقة العربية، كما تتضمن تلك التقارير المعوقات والتحديات التي تواجه تلك الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وباستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي استطاعت إزالة المعوقات التي تواجهها بما لديها من إمكانات ومقومات.
- الدول التي أفادت بتقارير الإنجاز في مجال النقل: المملكة الأردنية الهاشمية - جمهورية السودان - جمهورية العراق - سلطنة عمان - دولة فلسطين - المملكة المغربية.
- والدول التي أفادت بتقارير الإنجاز في مجال السياحة: مملكة البحرين - دولة فلسطين - المملكة المغربية.
- ومن المقرر عرض هذا الموضوع مجدداً على الدورة القادمة لكل من : مجلس وزراء النقل العرب والمجلس الوزاري العربي للسياحة لمتابعة تنفيذ قراراي المجلسين في هذا الشأن والاطلاع على المستجدات.

جهود إدارة تنمية الاتصالات وتقنية المعلومات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030:

- إن الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة تعمل على زيادة النمو الاقتصادي وحماية البيئة وبناء المجتمعات الآمنة والفاعلة. ويمكن لتقنيات الاتصالات والمعلومات أن تساهم في تحقيق معظم هذه الأهداف حيث أنها تتقاطع بشكل مباشر مع كثير من الغايات المدرجة في نطاقها. كما أنها تمثل محورا رئيسيا في الهدف الرابع المعني بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة من خلال تطبيق تكنولوجيات

التعليم الذكي والتفاعلي، وكذلك من خلال الاهتمام بالمحتوى الرقمي على شبكة الانترنت، والهدف السادس المعني بضمان توافر المياه من خلال الادارة الذكية للمياه، والهدف التاسع المعني بالبنية التحتية والهدف السابع عشر الخاص بسبل ووسائل تحقيق الأهداف.

- إن تقنيات الاتصالات والمعلومات عليها أن تساهم بفاعلية في تمكين المؤسسات بالمعرفة، وتحليل الاتجاهات المستقبلية، وتحديد التحديات والفرص التي تواجه الانسانية، ولهذا ساهمت إدارة الاتصالات وتقنية المعلومات في اعتماد عدد من المبادرات الإقليمية العربية من قبل المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 17-WTDC الذي ينظمه الاتحاد الدولي للاتصالات، والذي عقد في مدينة بيونس أيرس بالأرجنتين خلال الفترة (9-2017/10/20)، وتهدف هذه المبادرات إلى تنمية المنطقة العربية في مجالاتها:

1- البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ:

- هناك اعتراف عالمي بضرورة وضع إدارة الكوارث والحد من المخاطر في صلب استراتيجيات التنمية المستدامة، ويعترف إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث بأن الاتصالات هي البنية التحتية الحيوية، لذا تهدف هذه المبادرة إلى زيادة الوعي وتقديم الدعم بشأن التحديات الرئيسية في مجال البيئة وتغير المناخ والاتصالات في حالات الطوارئ، ووضع الأطر التنظيمية واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات في هذا المجال.

2- الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات

- تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الثقة والأمن في استعمال الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحماية الأطفال على الخط، ومكافحة جميع أشكال التهديدات السيبرانية، بما في ذلك إساءة استعمال الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات.

1. الشمول المالي الرقمي:

- تهدف هذه المبادرة إلى دعم وتمكين النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية واستعمالها، باستخدام الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتحقيق مستويات عالية من الشمول المالي الرقمي.

- ولقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات مساهمة واضحة في الاقتصاديات المتقدمة، وخاصة خلال العقد الأخير. فعلى سبيل المثال، في عام 2011، بالرغم من الوضع الاقتصادي العالمي المتردي في ذلك الوقت، فقد وفرت الرقمنة مخرجات اقتصادية عالمية مرتفعة، قدرت بحوالي 193 مليار دولارا أمريكيا، كما وفرت ستة ملايين فرصة عمل حول العالم، وتبلغ قوة أثر الرقمنة (أي التحول الرقمي الشامل) 4.7 ضعف قوة الأثر المعتاد للتعيم

واسع النطاق (broad band technologies) لتعزيز النمو الاقتصادي، بمتوسط 0.16% من إجمالي الناتج المحلي للفرد، ويزيد الأثر الاقتصادي للتحول الرقمي طردياً مع تقدم الدولة في عملية التحول وكفاءة أدائها في هذا المجال، مما يبرز أهمية وجود استراتيجية عربية للاقتصاد الرقمي، ولقد قام الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية بإعداد مسودة لهذه الاستراتيجية، وتم تعميمها على قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالدول العربية لأخذ مرئياتهم حول هذه المسودة، تمهيداً لاعتمادها بشكل نهائي.

2. انترنت الأشياء والمدن الذكية والبيانات الضخمة

- تهدف هذه المبادرة إلى زيادة ونشر الوعي بخصوص أهمية التحديات المقبلة في عصر انترنت الأشياء والبيانات الضخمة وكيفية مواجهتها، ووضع الأطر التنظيمية واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها أن تساعد على مواكبة التطورات السريعة في مجال الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والعمل من أجل التحول إلى المدن والمجتمعات الذكية.

3. الابتكار وريادة الأعمال

- تهدف هذه المبادرة إلى بناء القدرات وزيادة الوعي بشأن ثقافة الابتكار وريادة الأعمال خاصة الشباب وتمكين المرأة بغية تسخير أدوات الاتصالات/تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إطلاق مشاريع وأنشطة اقتصادية تركز على توفير فرص العمل.

- ويتم الآن وضع الخطة التشغيلية التي تمكنا من تنفيذ هذه المبادرات بالتعاون مع المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات، لمحاولة الحصول على أقصى استفادة ممكنة من تنفيذ هذه المبادرات لتحقيق أمن ورفاه المواطن العربي.

رابعاً: جهود منظومة جامعة الدول العربية لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030:

أخذاً في الاعتبار المبدأ الذي أقرته خطة 2030 أن لا يتخلف عن ركب التنمية أحد، تأتي أهمية الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030 في كونها تركز على الموضوعات التي تمس الإنسان العربي في حياته اليومية في مختلف الجوانب ذات الصلة بالفقر والصحة والتعليم والحقوق، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة، وبناءً عليه عكفت أجهزة جامعة الدول العربية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والشركاء باتخاذ العديد من الإجراءات في هذا الشأن، وذلك على النحو التالي:

في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية:

- نظم القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، الاجتماع الحادي والعشرين لآلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي (RCM)، في مقر الأمانة العامة، يومي 25 و 26 نوفمبر 2015.
- شارك في الاجتماع مديري وممثلي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أعضاء الآلية، بالإضافة إلى مديري وممثلي منظمات العمل العربي المشترك، والإدارات المعنية في الأمانة العامة.
- بحث الاجتماع عدد من الموضوعات الهامة ذات الاهتمام المشترك، والتي تضمنت الدعم الإقليمي لأجندة التنمية المستدامة 2030، والهجرة الدولية والتنمية، والتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، وكذلك الفعاليات العالمية والإقليمية ومستجدات فرق العمل للأمم المتحدة.
- قدمت الإدارة خلال الاجتماع عرضاً حول جهودها لإعداد الأولويات العربية للتنمية المستدامة 2030، والتضيرات للمؤتمر الوزاري حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، الذي عقد يومي 3 و4 إبريل/نيسان 2016، في القاهرة، كما قدمت الأمانة العامة عرضاً حول مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية التي تترأسها جامعة الدول العربية والاسكوا والمنظمة الدولية للهجرة، وتضمن العرض أحدث الجهود التي قامت بها مجموعة العمل في مجال الهجرة الدولية، بما في ذلك عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة (RCCB).

- نظم القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، ندوة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الحوار

العالمي للتنمية ما بعد 2015، التي عقدت في مدينة شرم الشيخ 16 - 17 ديسمبر 2015.

- نظم القطاع الاجتماعي (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، ندوة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الحوار العالمي للتنمية ما بعد 2015، بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية في مدينة شرم الشيخ يومي 16 و 17 ديسمبر 2015. تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، افتتحت معالي الأستاذة غادة والي - رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، أعمال الندوة.

■ شارك في الندوة عدد من المسؤولين من ووزارات الصحة والتعليم والقوى العاملة في مصر والدول العربية، والمجلس القومي لشؤون الإعاقة وعدد من الجمعيات الأهلية النشطة في مجال الإعاقة، بالإضافة إلى البنك الدولي بصفته من الجهات الدولية التي تضع قضايا الإعاقة على أولوياتها.

■ هدفت الندوة إلى مناقشة قضايا الإعاقة المشتركة وبحث التحديات القائمة في سبيل كفالة الحقوق المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. وإلى تبادل المعلومات بين الدول العربية وبحث سبل مواءمة حقوق الأشخاص مع أهداف التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى حرص الدول العربية على الاتفاق على السياسات والتشريعات والبرامج التي يجب على الدول العربية تبنيها في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

■ دارت محاور الندوة حول الإعاقة والفقر، وذلك للتأكيد على منظور الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في البرامج التنموية الاقتصادية، التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة، إدماج ذوي الإعاقة في التعليم، ومناقشة المستلزمات المطلوبة لتبني السياسات القائمة على التعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة، التشريعات كداعم قانوني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ صدرت عن الندوة عدد من التوصيات التي تضمنت.

● تنفيذ قرارات القمم العربية العادية والتنموية وقرارات مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة العرب، وكذلك قرارات منظمات العمل العربي المشترك ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

● مراجعة منظومة التشريعات الوطنية برمتها مدنية وجنائية وتجارية وغيرها، وتعديل ما يلزم منها لتحقيق الانسجام مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك مراجعة وتعديل القوانين الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وإعادة بنائها على أسس مناهضة التمييز والنهج القائم على الحقوق، ودعوة الدول

- الأعضاء للاسترشاد بذلك بما ورد في القانون العربي الاسترشادي لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً لظروف وتشريعات ودراسات كل دولة.
- دعوة الدول العربية التي لم تُصادق على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للمصادقة عليها، وشروعها في تعديل منظومة سياساتها وتشريعاتها ذات الصلة بما ينسجم مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التأكيد مجدداً على حث الدول العربية التي لم تصادق على البروتوكول الاختياري على اتخاذ هذه الخطوة المهمة.
 - دعوة الدول العربية التي لم تنشأ بعد هيئة أو آلية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المسارعة بإنشائها وبما يتسق مع الآليات والتشريعات الوطنية، وبما يضمن عملية المتابعة والمراقبة لتنفيذ السياسات والبرامج الداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة لإيجاد المؤشرات الكافية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن المؤشرات الأممية الجاري التفاوض عليها لقياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
 - تحديد الموازنة الخاصة بالإعاقة، وفقاً لمبدأ التضمين، بحيث تخصص كل وزارة في موازنتها بنوداً تتعلق بكافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لاختصاص كل وزارة.
 - مراجعة المناهج الدراسية وتنقيحها من أي صور نمطية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وتضمينها مساقات ومباحث تعزز ثقافة التنوع وتعكس صورة إيجابية حيادية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وبما يؤكد دمجهم في النسيج الاجتماعي.
 - دعوة الدول العربية إلى تحديث استراتيجيتها الوطنية بما يعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم من خلال اعتماد آلية التخطيط التشاركي وتبني منهجية التضمين.
 - العمل على إنشاء قاعدة بيانات دقيقة مبنية على أسس تحقق الغرض من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعكس مبادئها، من حيث اعتماد تعريف أشمل للأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك العمل على توفير إحصائيات نوعية متخصصة.
 - إنشاء سجل وطني في كل دولة من الدول العربية يتضمن بيانات وتصنيفات جامعة لمختلف أنواع الإعاقات، وجملة الخدمات المتخصصة اللازمة لكل منها، مع بيان مُفصل عن جهة تقديمها وآلية الحصول عليها وأدوات الوصول إليها.

• العمل على تصميم وتنفيذ برامج توعوية تثقيفية عربية حول الإعاقة والتنوع، تستهدف شرائح المجتمع المختلفة، ضمن آليات مدروسة وملائمة لكل فئة مستهدفة، ودعوة الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجية الإعلامية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماع دورته الرابعة والثلاثين.

• ضرورة العمل على النهوض بالمهارات الفنية للعاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين اتجاهاتهم لضمان جودة الخدمات المقدمة.

• دعوة الدول العربية لتصميم وتطوير أدلة استرشادية للعاملين والملتحقين بالمرافق المختلفة (التعليم والعمل والعدالة والصحة وغيرها)، توضح متطلبات حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات المقدمة، وآلية وصولهم إليها.

• دعوة الدول العربية إلى الاهتمام ببرنامج بناء وتطوير قدرات المنظمات وجمعيات المجتمع المدني للأشخاص ذوي الإعاقة بما يعزز التشبيك والتعاون فيما بينها وبين الحكومات، وبما يدعم دورهم في المشاركة من بعد عمليات رسم السياسات وصنع القرارات على المستويين الوطني والإقليمي العربي.

• مراجعة فلسفة العمل والتوجه التي تتعاطى الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، بموجبها مع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم بحيث تتبنى فلسفة قوامها مبادئ حقوق الانسان والتنمية الشاملة، ويتحقق ذلك من خلال ترسيخ تلك المفاهيم عبر المناهج الدراسية والإعلام وبرامج الوعي لدى جميع أفراد المجتمع.

• أهمية شراكة القطاع الخاص بصورة أكثر فاعلية في دعم قضايا الإعاقة من منظور المسؤولية الاجتماعية، بحيث يسهم في كافة الخدمات ذات العلاقة ومنها التدريب والتشغيل والتعليم وتطوير مصانع الأطراف الصناعية وغير ذلك من الخدمات.

- تنفيذاً للقرار رقم (631) الصادر عن الدورة (26) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وتنفيذاً للقرار رقم (764) الصادر عن الدورة (34) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، نظمت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أعمال المؤتمر الوزاري حول تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، في الدول العربية، "الابعد الاجتماعية"، يومي 6 و 7 إبريل 2016، تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية، وقام بافتتاح أعماله كل السيد رئيس مجلس الوزراء، والسيد الأمين العام للجامعة الدول العربية، مدير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ورئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، والسيد وزير العمل والتنمية

الاجتماعية في مملكة البحرين، بوصفه رئيس الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

■ شارك في أعمال المؤتمر وفود (21) دولة عربية بتشكيل وزاري، حيث تضمنت وفود الدول العربية، وزراء الشؤون الاجتماعية - وزراء الصحة - وزراء الشباب والرياضة - الوزراء أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى تمثيل من وزارت الخارجية وعدد من السفراء العرب المندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربية، فضلاً عن عدد (19) من مديري وممثلي منظمات الأمم المتحدة المتخصصة العاملين في المنطقة العربية، وكذلك عدد (11) من منظمات العمل العربي المشترك.

■ هنأت السيدة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة - مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كلمتها جامعة الدول العربية وجمهورية مصر العربية، على عقد أول مؤتمر إقليمي في العالم بعد إطلاق الأمم المتحدة لأجندة التنمية المستدامة 2030، في نيويورك يوم 26 سبتمبر 2015.

■ شكل هذا المؤتمر الإقليمي الأول من نوعه سواء في موضوعه، أو في تشكيلة المشاركين به فرصة هامة للتشاور بين كافة الأطراف الحكومية العربية والاممية ومع منظومة جامعة الدول العربية، حول كيفية تنفيذ أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، من خلال وضع خطة عربية تعتمد على الأولويات العربية للتنمية المستدامة التي رحبت بها القمة العربية في شرم الشيخ (مارس 2015)، وفي هذا الإطار بحث المؤتمر موضوعه من خلال المحاور التالية التي تتعلق ب التخطيط التنموي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة في السياق العربي، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل، كما بحث موضوع الشباب كركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، فضلاً أولويات المنطقة العربية للمؤشرات السكانية 2030، والتنسيق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والسياسات والأطر المؤسسية الملائمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة ومنها المعلومات والبيانات وآليات متابعة التنفيذ والرصد لأهداف التنمية المستدامة، وتحديات المتابعة والتقييم لسياسات التنمية المستدامة.

■ صدر عن المؤتمر الإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، "الأبعاد الاجتماعية"، الذي أكد العزم على مواجهة التحديات التي تحول دون تنفيذ أهداف التنمية

المستدامة في الدول العربية، وخاصة استمرار الاحتلال الاسرائيلي وما تواجهه بعض الدول العربية من صراعات مسلحة وآفة التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره، مشدداً على محور الأجندة التنموية حول السكان وحقوقهم ورفاهيتهم والاستثمار في رأس المال الاجتماعي، لا سيما في فئة الشباب والمرأة، مع إيلاء الاهتمام اللازم بقضايا المهاجرين في ظل ازدياد اعداد النازحين القسرين بسبب النزاعات المسلحة وتزايد تدفقات الهجرة غير النظامية.

■ فيما يتعلق بمضمون الإعلان فقد أطلق مما حققته الدول العربية من إنجازات للأهداف التنموية للألفية، موضحاً عدد من العناصر الرئيسية لتحقيق خطة 2030، جاء في مقدمتها ضرورة على استتباب الأمن ومكافحة الإرهاب وانتشال الشباب من براثن التطرف بجميع أشكاله، مؤكداً على أن كل دولة تتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تميمتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأن تُحدد كل حكومة غاياتها الخاصة بها، مسترشدة بمستوى الطموح العالمي.

■ موضحاً الإعلان أهمية توفير البيانات والمعلومات الرسمية والأدلة الدقيقة والموثوقة المصنفة على أساس علمي في مجالات وأبعاد التنمية المستدامة، والمؤشرات اللازمة لمتابعة التقدم نحو تنفيذ الأهداف والغايات، وعلى أن يتم ذلك في إطار من الشراكة بين القطاعات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وتبادل الخبرات الناجحة، وشدد على أن كرامة الانسان أمر أساسي، بما يمكن من أن يتم تحقيق أهداف وغايات خطة التنمية لجميع شرائح المجتمع، مع أهمية الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب.

■ هذا وقد ركز الإعلان على الأولويات العربية التي تمس المواطن بصورة مباشرة كأولويات للعمل على تحقيقها بحلول عام 2030، وفي مقدمتها القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتمكين الجميع من التمتع بالحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، وكفالة السلامة البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي، مع تحقيق فرصة العائد الديمغرافي الناجمة عن التحولات السكانية، والنهوض بفرص العمل المتاحة للشباب، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وكذلك دعم وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد البنية التشريعية والأساسية اللازمة التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع.

■ كما تبنى الإعلان الاستراتيجيات العربية المتخصصة التي أقرتها منظومة جامعة الدول العربية في الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الاستراتيجيات وخطط العمل ذات العلاقة بخفض الفقر والبطالة والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وغيرها من الخطط والاستراتيجيات المعنية، مع التأكيد على مواصلة القطاع الاجتماعي

بجامعة الدول العربية التنسيق مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة لاستكمال الخطط والبرامج ذات الصلة.

■ كما وضع الإعلان إطار عام لتنفيذ تلك الاستراتيجيات والخطط، من خلال تضافر وتأسيس الشراكات الوطنية وتوفير البيانات والمعلومات الوطنية اللازمة، والتمويل وتسخير العمل والتكنولوجيا، ووضع خطوات في المجالات المختلفة ذات العلاقة فيما يتعلق بالسياسات، والمؤسسات والبيانات وحشد الموارد المالية اللازمة لتوفير البيانات والمعلومات الرسمية والأدلة الدقيقة والموثوقة المصنفة على أساس علمي في مجالات وأبعاد التنمية المستدامة، والمؤشرات اللازمة لمتابعة التقدم نحو تنفيذ الأهداف والغايات، وبما في ذلك أيضاً التعاون الإقليمي والدولي والمتابعة والتقويم، كما وضع مبادئ استرشادية لعمليات المتابعة والتقويم.

■ وقد أكد الإعلان على تعزيز دور جامعة الدول العربية كآلية إقليمية لدعم عملية التنفيذ والرصد والمتابعة واقترح تشكيل لجنة تحت مسمى اللجنة العربية للتنمية المستدامة، تشكل من عدد من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي وتمثيل الدول الأقل نمواً، وعلى أن تكون هذه اللجنة معنية أيضاً بإعداد التقارير الإقليمية اللازمة، التي سوف ترفع للأمم المتحدة.

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (7) بتاريخ 2016/4/7، الذي تضمن الترحيب بطلب الجمهورية التونسية استضافة أعمال الندوة العربية حول " حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030"، تم عقد أعمالها بالتنسيق بين إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، ووزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، وباستضافة كريمة من الجمهورية التونسية يومي 29 و 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، في مدينة قمرت.

■ شارك في أعمال الندوة عدد من كبار المسؤولين ومتخذي القرار المعنيين بقضايا ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في وزارات الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى المنظمات العربية والأممية والمؤسسات العاملة في هذا المجال.

■ صدر عن الندوة عدد من التوصيات الهامة والتي تضمنت التأكيد مجدداً على تضمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والتشريعات الوطنية وذلك ضمن الخطط والبرامج لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

■ تطوير السياسات الإقليمية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصولاً إلى رؤية عربية بناءً على الأولويات العربية للتنمية المستدامة، في إطار جامعة الدول العربية،

مع التأكيد على اعتماد المقاربة القائمة على حقوق الإنسان، بما يمكن من القضاء التام على مظاهر التمييز والإقصاء التي يعاني منها بعض الأشخاص ذوي الإعاقة، والحد من خطورة الفقر على مستقبل الأجيال ذوي الإعاقة.

■ تحديث الاستراتيجيات الوطنية للدول العربية بما يعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم من خلال اعتماد آلية التخطيط التشاركي وتبني منهجية الدمج ضمن خطة 2030.

■ التأكيد على ضرورة تبني المنظور التكاملي في التخطيط القائم على النظم للوفاء بالحقوق المتكاملة بما في ذلك الصحة، التعليم التمكين الاقتصادي الحماية الاجتماعية. دعوة الدول الأعضاء إلى الاستفادة من القانون العربي الاسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي أقره مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والعدل العرب، ووافق عليه البرلمان العربي.

■ تفعيل الخطة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة التي أعدتها إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بجامعة الدول العربية وأقرها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بهدف الوصول الى مجتمع عربي يمتلك المعرفة والموقف الإيجابي حول قضايا الإعاقة، والتوافق على رأي مجتمعي موحد لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، بما يدعم الجهود العربية الرامية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أوصت الندوة في هذا الصدد.

■ وضع ميثاق شرف إعلامي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ تشجيع الأعمال الأدبية والفكرية التي تبني طرح قضية الإعاقة من منظور حقوقي الذي يعتمد على المقاربة الاجتماعية، وبما يعزز التوجه لتبني الدول العربية لسياسات إعلامية تركز على المقاربة الحقوقية والابتعاد عن السلبية في طرح قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ تنظيم المزيد من الفعاليات التوعوية لوسائل الإعلام المختلفة من أجل الترويج لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تعديل النظرة السلبية عند تصوير واقع الأشخاص ذوي الإعاقة.

■ تعزيز الجهود الرامية إلى تضمين الموضوعات الخاصة بحقوق النساء ذوات الإعاقة في الحوارات ذات الصلة بوضع السياسات العامة، بما في ذلك توفير التدريب المناسب لهن على حقوقهن وضمان توفير الأدوات اللازمة لذلك وبما يعزز دورهم في المجتمع.

- تعزيز الجهود العربية الرامية إلى القضاء على الفروق ومكافحة التمييز وتأمين الأطفال ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة في إطار التعليم الدامج والشامل، كما جاء في الغاية 4-1 في خطة التنمية المستدامة 2030.
- دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى المشاركة في الفعاليات التي تنظمها الأمم المتحدة من أجل وضع المؤشرات الخاصة بالإعاقة ضمن تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
- تنظيم فعاليات متخصصة للمسؤولين في الدول الاعضاء من أجل التعريف بالأهداف والغايات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030.
- توحيد الدول العربية لمعايير تأهيل البيئة هندسيا لتسهيل استعمال الأشخاص ذوي الإعاقة لتنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستفادتهم القصوى منها.
- تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط كل الوسائل التيسيرية في دعم الشراكة الشاملة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (817) الصادر عن الدورة العادية (36) بتاريخ 2016/12/15، نظمت الأمانة العامة المؤتمر الوزاري حول "إدماج الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة 2030 في السياسات الاجتماعية في الدول العربية"، يومي 27 و28/11/2017، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية.
- شارك في المؤتمر أصحاب المعالي ووزراء الشؤون الاجتماعية ورؤساء وفود الدول الأعضاء، كما شارك كبار المسؤولين المعنيين من وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات العربية والإقليمية التي تشارك بصفة مراقب في أعمال المجلس.
- صدر عن المؤتمر عدد من التوصيات ذات العلاقة بالتحول نحو مقاربة وقائية للسياسات الاجتماعية، والإحصاءات، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمرأة، والأسرة، والطفولة، وبناء القدرات، والتقارير الدورية، والتمويل.

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (817) الصادر عن الدورة (36) بتاريخ 2016/12/15، نظمت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، ندوة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، في جمهورية السودان 23 - 24 يناير 2018.

- شارك في أعمال الندوة عدد من الدول الأعضاء، وعدد من المنظمات العربية والدولية في مقدمتها المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- صدر عن الندوة عدد من التوصيات تضمنت:
 - دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى مواصلة العمل على تعزيز قدرات الدول الاعضاء في جمع البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وصولاً إلى إحصاءات مدققة حول إعداد وأنواع الإعاقات، بما يمكن من رسم خطط الاستهداف السليمة المبنية على المتطلبات الواقعية، وبما يسهم في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - تنظيم ورشة عمل متخصصة حول المؤشرات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية المستدامة 2030.
 - دعوة المجلس إلى النظر في تشكيل لجنة عليا على المستوى الوزاري ضمن المجلس تُعنى بموضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - التأكيد على تنفيذ قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (839) الصادر عن الدورة الـ(37) (13- 14 /11/2017م - الكويت) بشأن تنظيم حدث جانبي بالتعاون مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والإسكوا ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تحت عنوان " الإعاقة في مرحلة التحديات التي تواجه العالم العربي : حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع والعنف.
 - دعوة المجلس إلى تنظيم ورشة عمل حول إعداد التقارير الوطنية الخاصة بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - دعوة المجلس بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظمات العمل العربي المشترك، لإعداد أوراق عمل فنية حول كيفية الربط بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030، بما في ذلك توصيات تعزز من دور السلطات المحلية والحكومية الوطنية في الدول العربية المصدقة على الاتفاقية.
 - دعوة المجلس إلى بحث إمكانية إعداد تقرير عربي حول الأشخاص ذوي الإعاقة يتضمن تحليلاً لواقع الأشخاص ذوي الإعاقة في الدول العربية، وعلى أن يتضمن توصيات عملية قابلة للتنفيذ تعزز من جهود الدول العربية الرامية إلى الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

- دعوة المجلس إلى اعتماد مقترح الحملة الإعلامية للأشخاص ذوي الإعاقة تحت شعار " مش إعاقتهم الي واقفة في طريقهم "، وذلك في إطار تفعيل الخطة الإعلامية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
 - دعوة المجلس بالتعاون مع مجلس وزراء الإعلام العرب، لتنظيم دورة تدريبية للإعلاميين حول موضوعات الأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى أن تقترح هذه الدورة التوجيهات الواجب التركيز عليها من خلال حملات إعلامية محددة.
 - دعوة المجلس إلى بحث إمكانية إنشاء موقع إلكتروني خاص بقضايا الإعاقة، وعلى أن تقوم الدول الأعضاء بتغذية هذا الموقع بكافة المعلومات والبيانات والأنشطة ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
 - دعوة الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العربية والدولية المانحة إلى تخصيص الموازنات الصديقة للأشخاص ذوي الإعاقة.
 - مواصلة العمل على بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة بما يمكنهم من القيام بدورهم في القضايا ذات الصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
 - التأكيد على دعوة الدول الأعضاء إلى تعظيم الاستفادة من القانون العربي الإسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعدل العرب والبرلمان العربي، والطلب من الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب تقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء بناء على طلبها، لموائمة تشريعاتها وتحديثها بناء على القانون الإسترشادي، بما ينعكس إيجاباً على أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - الترحيب بمبادرة جمهورية السودان بتنظيم المؤتمر العربي الأول حول الأجهزة التعويضية، ودعوتها إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتصورها حول تنظيم المؤتمر ومحاوره.
 - الترحيب بمبادرة جمهورية السودان لتدريب الكوادر العربية بناء على طلب الدول الأعضاء، في كلية الأطراف الصناعية بالخرطوم، ودعوة وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية في السودان إلى موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بمذكرة حول المبادرة مشفوعة بكافة التفاصيل ذات الصلة حتى يتسنى تعميمها على الدول الأعضاء.
- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (843) بتاريخ 13-2017/11/14، الصادر عن الدورة العادية السابعة والثلاثين للمجلس، نظمت الأمانة العامة بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، وبالتعاون مع اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ندوة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاتفاقية الدولية و خطة التنمية المستدامة 2030" خلال الفترة 13-14 يناير/ كانون الثاني 2019 في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- شارك في أعمال الندوة عدد من كبار المسؤولين والخبراء المعنيين بملف الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارات الشؤون الاجتماعية والجهات المعنية في الدول العربية، فضلا عن عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن وفود الدول المشاركة، بالإضافة إلى عدد من المنظمات العربية المتخصصة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا المجال.
- هدفت الندوة إلى الربط بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030، وإبراز وتكريس الروابط الفعلية المباشرة وغير المباشرة بين الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الوصول إلى أفضل السبل لإنتاج بيانات قابلة للمقارنة ومنسقة وتسهم في إشراك الجميع في التنمية، فضلاً عن دمج أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات العامة.
- صدرت عن الندوة عدد من التوصيات الهامة التي تضمنت العمل على زيادة نشر معلومات وبيانات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، على المستوى الوطني ودون الوطني ومن كافة الجهات ذات الصلة، بما في ذلك صياغة بيانات ومعلومات إحصائية حول النساء والاطفال ذوي الإعاقة، وتعزيز الحوار والتعاون بين الإحصائيين وواضعي السياسات والمجتمع المدني من خلال مأسسة عملية التشاور، من خلال إنشاء مجالس استشارية على المستوى الوطني، ودعوة الدول الأعضاء إلى تحديد الأولويات والاستخدام الفعال للإحصاءات التي تنتجها الأجهزة الإحصائية الوطنية (المصدر الرسمي للبيانات، في وضع البرامج والسياسات ورصدها وفي إعداد التقارير حول تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030)، بالإضافة إلى العمل على تحديد القضايا الإقليمية ذات الأهمية في مجالات السياسات المختلفة الواردة في مواد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة التنمية المستدامة 2030، بما يسهم في إعداد مشروع الإطار العربي لمؤشرات الإعاقة، وتحديد المؤشرات الملائمة والمتوفرة منها للرصد والإبلاغ عنها، ودعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، إلى إعادة تعميم القانون العربي الاسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المقرر من مجلسي وزراء الشؤون الاجتماعية والعدل العرب والبرلمان العربي، للاستفادة منه.

- اخذاً في الاعتبار أن المنطقة العربية تمر بمرحلة دقيقة حيث أدت التطورات السياسية التي جرت على مدار السنوات الأخيرة والتي نجم عنها نزاعات مسلحة في عدة مناطق في الدول العربية إلى زيادة الأعباء والضغط على الجهود التنموية، الأمر الذي أنعكس سلباً وبشكل مباشر على مستويات معيشة الوطن العربي لا سيما ما خلفته هذه الأزمات من تدفقات واسعة في اعداد اللاجئين العرب تعد هي الأعلى على مستوى العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وانطلاقاً من أن الفقر متعدد الأبعاد يعد من أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية خلال المرحلة الحالية، وإدراكاً من مسؤولية جامعة الدول العربية، التي تتطلب التحرك بصورة عاجلة في إطار اجراءات تتسم بالديمومة واستمرارية من أجل مواجهة هذه الظاهرة والسعي للقضاء عليها، قامت الأمانة العامة بالتعاون مع الشركاء بإعداد "الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 - 2030"، واعتمده القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (بيروت 2019)، كإطار استرشادي للدول العربية في إعداد سياساتها وبرامجها للقضاء على الفقر بمختلف أبعادها، كما يأتي هذا الإطار الاستراتيجي تعزيزاً للجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية في هذا المجال الهام لتنفيذ البرامج والاستراتيجيات والبرامج المتخصصة وفي مقدمتها البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية الذي أقرته القمة التنموية الأولى في الكويت 2009، وقرار القمة التنموية الثانية شرم الشيخ 2011، الخاص بتعزيز جهود تنفيذ الأهداف التنموية للألفية لا سيما القضاء على الفقر والجوع والإعلان العربي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، الأبعاد الاجتماعية الذي أقرته القمة العربية في دورتها 27 (نواكشوط 2016)، وغيرها من الاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة.

- ويشتمل الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 - 2030، الهام على تحليل للوضع الحالي لمكونات الفقر متعدد الأبعاد والتحديات التي تواجه الدول العربية بالنسبة لخفض معدلات الفقر، وبناء عليه يقدم هذا الإطار تقييم للسياسات والبرامج التي تتبناها الدول المختلفة لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد، ويقترح مجموعة من السياسات المبتكرة التي يتعين على الدول العربية تبنيها لتحقيق الهدف العام لهذا الإطار المتمثل في خفض معدل الفقر متعدد الأبعاد بحلول عام 2030، والتي تركز على تحفيز النمو كثيف التشغيل وسياسات وبرامج التعليم والصحة وسياسات تحسين المستوى المعيشي للفقراء، من خلال سياسات التنمية الاجتماعية الفعالة وبرامج توفير المساكن والمرافق العامة، كما يشتمل على آلية مرقمنة تُمكن من الرصد والتقييم ومتابعة مقدار

التقدم الذي تحرزه الدول العربية في تحسين المؤشرات الخاصة بالأبعاد المختلفة للفقر، وتقييم أثر السياسات والبرامج على التحسين التدريجي لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد، ويربط هذا الإطار بين مؤشرات قياس الأداء على مستوى كل بعد من الأبعاد بمؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، كما تتضمن المنظومة الالكترونية الجاري إعدادها لهذا الإطار تقييم الوضع الحالي لهذه المؤشرات والقيم المستهدف تحقيقها بالنسبة لكل مؤشر سنوياً وحتى عام 2030، وتشتمل على آلية لمقارنة مؤشرات قيام الأداء بالنسبة لكل بعد من أبعاد الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية، في نقطة زمنية محددة أو مقارنة قيم مؤشرات قياس الأداء للقضاء على الفقر لذات الدولة عبر الزمن.

في مجال الصحة والمساعدات الإنسانية:

الهدف الثالث

ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الغاية: خفض معدل وفيات الأمهات، وضع نهاية للوفيات التي يمكن تجنبها بين حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة.

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم (3) الصادر عن دورته العادية (45) التي عقدت بالقاهرة/ مارس 2016، والذي نصت فقرته الثالثة على: " دعوة اللجنة الفنية المعنية بوضع خطة استراتيجية عربية متعددة القطاعات حول الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل واليافاعات ذات أهداف محددة، للانعقاد لإنهاء هذه الخطة، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات عربية لرسم خريطة صحية لكافة المؤشرات، وبحث إمكانية دعم الدول العربية محدودة الإمكانيات لتفعيل وتطبيق والاستفادة من هذه الخطة الاستراتيجية، سعياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بهذا الشأن".

- أعدت الأمانة العامة (إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية) الاستراتيجية العربية متعددة القطاعات حول الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل واليافاعات ذات أهداف محددة وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

- العمل على إنشاء قاعدة بيانات عربية لرسم خريطة صحية لكافة المؤشرات، وبحث إمكانية دعم الدول العربية محدودة الإمكانيات لتفعيل وتطبيق والاستفادة من هذه الخطة الاستراتيجية، سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بهذا الشأن.

الغاية: وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا ومكافحة الالتهاب الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه.

- تعمل الأمانة العامة (إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية) على مواصلة جهودها من أجل تفعيل الإستراتيجية العربية لمكافحة الإيدز 2014-2020 التي أقرها مجلس وزراء الصحة العرب في مارس 2014، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى المعنية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة.
- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز منتدى القادة الدينيين من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإيدز 2014-2020، وأهداف المسار السريع من أجل القضاء علي الإيدز في الدول العربية، وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 21-22 ديسمبر 2016.
- نظمت الأمانة العامة الورشة الإقليمية للقيادات الاعلامية تحت شعار: " دور القادة الإعلاميين في القضاء علي الإيدز في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 4 ديسمبر 2016 و صدر عنه عدد من التوصيات الهامة تهدف إلى القضاء على الإيدز بحلول عام 2030.
- اتخذ مجلس وزراء الصحة العرب في دورته العادية 47 القرار رقم 6 في مارس 2017، تضمن التأكيد على أهمية عقد منتدى عربي شامل يضم كافة القطاعات الحكومية المعنية والقيادات الدينية والمجتمع المدني لمتابعة التقدم المحرز وتحديات تنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة الإيدز (2014-2020) على المستوى الوطني، وتقوم الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب بالتنسيق مع الدول العربية الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز لانعقاد أعمال هذا المنتدى في الثالث الأخير من عام 2019.

الغاية: تعزيز الوقاية من إساءة استعمال مواد الإدمان، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو ضار بالصحة وعلاجها

- نظمت الأمانة العامة (إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية) اجتماع للجنة المعنية بالصحة النفسية والوقاية وعلاج الإدمان والدعم الاجتماعي، وكذا الندوة العربية التي عقدت تحت نفس العنوان، خلال النصف الثاني من عام 2016، بحضور المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، والمكتب الإقليمي للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني المعنية بالصحة النفسية وعلاج

الإدمان، التي صدر عنها عدد من التوصيات الهامة تعمل الأمانة العامة على متابعة تنفيذها.

- وقعت مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية) والمكتب الإقليمي للأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج والرعاية للاضطرابات الناتجة عن تعاطي المخدرات بما في ذلك الوقاية من فيروس نقص المناعة (الإيدز) يوم 3 أكتوبر 2018 وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

الغاية: تحقيق التغطية الصحية الشاملة

- سعت الأمانة العامة (إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية) على التواصل مع الدول العربية الأعضاء للعمل على تحديث الخطة الاستراتيجية للرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة لضمان الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية العالية الجودة، وتوفير الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والعالية الجودة والفعالة والميسورة التكلفة، وقد تقدمت الدول العربية الأعضاء بتقاريرها حول التقدم المحرز من أجل تحقيق أهداف وغايات هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق تغطية صحية شاملة للجميع.

الغاية: الحد من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث الهواء والماء والتربة

- اعتماد نهج مشترك تعاوني بين الأمانتين الفئتين لمجلس وزراء الصحة العرب ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، حيث نظمت الأمانة العامة (إدارة الصحة والمساعدات الإنسانية) بالتعاون مع إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية لدى جامعة الدول العربية الاجتماع الوزاري المشترك الأول لمجلسي وزراء الصحة ووزراء البيئة العرب بتاريخ 2017/3/2 لإعتماد الاستراتيجية العربية للصحة والبيئة ودليل عملها (2017-2030)، والتي تم اعتمادها بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (736) الصادر عن دورته العادية الـ 29 التي انعقدت بتاريخ 2018 /4/15 في الظهران بالمملكة العربية، واتخاذ قرار بتكليف المجلسين بمتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية الهامة من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة 2030 في هذا الشأن.

المنتدى الوزاري العربي حول أهداف التنمية المستدامة المتعلقة

- في إطار متابعة تنفيذ قرار مجلس وزراء الصحة العرب رقم 16 الصادر عن دورته العادية (45) مارس 2016، بشأن الموافقة على عقد منتدى وزاري عربي تحت عنوان أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة 2030، عقد أشغال هذا المنتدى الوزاري، ضمن فاعليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة "نحو شراكة فاعلة"، الذي نظّمته جامعة الدول العربية في

مقر الأمانة العامة بتاريخ 14 مايو 2017 تحت رعاية فخامة السيد عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وبالشراكة مع البنك الدولية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 14-17 مايو 2017 بالقاهرة،

- شارك في أعمال المنتدى معالي وزير الصحة والسكان بجمهورية مصر العربية، نائب رئيس المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة العرب، رئيس المنتدى، وبحضور معالي نائب رئيس الوزراء وزير الصحة العامة بالجمهورية اللبنانية، ومعالي وزير الصحة العامة والسكان بالجمهورية اليمنية، وبمشاركة ممثلي الدول العربية التالية: البحرين، تونس، السودان، فلسطين، الكويت، المغرب، ليبيا، بالإضافة إلى المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، واتحاد المستشفيات العربية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، والاتحاد الدولي لكليات الطب، والاتحاد النوعي لجمعيات تطوير النظام الصحي، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- حيث أكد الجميع على أهمية الاستقرار في المنطقة العربية كاساس لعملية التنمية، والسعي إلى تحسين الوضع البيئي من مياه نظيفة وصرف صحي نظيف متكامل وهواء غير ملوث بشكل عام كون ذلك من مظاهر الاستقرار البيئي وهو أول خطوات التنمية المستدامة من الناحية الصحية، ثم يأتي تنمية المجتمع من تعليم جيد وتوفير فرص عمل وتمكين للمرأة وتحسين الوضع الاقتصادي وخلق مجتمعات آمنة من خلال شراكات حقيقية فاعلة.
- صدر عن هذا المنتدى عدد من التوصيات الهامة وهي:

1- تقديم الشكر إلى جامعة الدول العربية لاستضافة فعاليات المنتدى الوزاري العربي حول أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بالصحة.

2- دعوة صانعي القرار توجيه المزيد من الانفاق ببرامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، خاصة في الدول الأقل نمواً والدول التي تواجه مشاكل داخلية نتيجة النزاعات والصراعات، وتزايد أعداد النازحين واللاجئين في المنطقة العربية.

3- التنسيق مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لمواجهة التحديات التي تواجه الدول التي ظهرت بها جائحات بسبب الحروب مثل الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والسل

4- التنسيق مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط لمتابعة تنفيذ تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالصحة من خلال إطار عام مشتركة

خلال الخمس سنوات القادمة، والعمل على دعم ومساعدة الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف وخاصة الهدف الثالث منها.

5- تكاتف الجهود للقضاء على الآثار السلبية التي تقع على عاتق وزارات الصحة في الدول العربية المستضيفة لأعداد كبيرة من النازحين واللاجئين في المنطقة العربية وتوفير الدعم اللازم لها.

6- تكثيف الجهود والاستمرار في تبادل الخبرات لمواجهة الأمراض غير السارية كالسمنة وأمراض القلب والسرطان والضغط والسكري، التي تتزايد معدلاتها بشكل كبير حتى لا تواجه المنطقة العربية مشكلة كبيرة في الفترة القادمة.

7- تحقيق التغطية الصحية الشاملة هو الإطار العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بالصحة،

8- الاستمرار في الخطط والبرامج الصحية والعمل على تحديثها بصفة مستمرة لمواجهة التحديات الناتجة عن زيادة معدلات الإصابات بالأمراض المعدية في المنطقة العربية، وإبراز الجهود والإنجازات العربية التي تحققت في هذا الشأن.

9- تنظيم منتديات في الدول العربية الأعضاء لمتابعة التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلقة بالصحة.

في مجال المرأة:

مقدمة:

- توكباً مع إطلاق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أقرها قادة العالم في مؤتمر قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك في سبتمبر/أيلول 2015 باعتبارها اطاراً شاملاً يتكون من 17 هدفاً و167 غاية لتوجيه العمل الإنمائي على كافة الأصعدة، وحرصاً من الجامعة العربية على توحيد وتنسيق الجهود لضمان تحقيق الهدف الخامس لخطة التنمية المستدامة 2030 المعنى بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، اتخذت جامعة الدول العربية خطوات مبكرة لوضع أجندة إقليمية تعنى بالنهوض بوضع المرأة في المنطقة العربية لما - بعد 2015.

- في هذا الإطار أعدت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) وثيقة اعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية اجندة تنمية المرأة العربية 2030، كاستراتيجية وخطة عمل واضحة المعالم معنية بتنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة ومنقاطعة مع الأهداف السبعة عشر لأجندة التنمية المستدامة على

المستوى الدولي مع التركيز على تمكين المرأة والنهوض بأوضاعها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقضاء على العنف القائم ضد المرأة أثناء النزاعات المسلحة، محددة الفرضيات والمخاطر، والفئات المستهدفة، والجهات المسؤولة عن التنفيذ، وأفردت الخطة الاستراتيجية بنداً خاصاً بالمؤشرات لقياس التقدم المحرز لكل هدف من اهداف الخطة بشكل مستقل، وتنفيذاً لأجندة تنمية المرأة العربية 2030 قامت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) باتخاذ الخطوات التالية:

- اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية وثيقة إعلان القاهرة للمرأة العربية والخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربية لما بعد 2015 بموجب القرار رقم (7965 -د.ع (144) -ج 2-2015/9/13).
- إطلاق شبكة "خديجة" كشبكة عربية للتمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربية لما بعد 2015 (المحور الخاص بالتمكين الاقتصادي)، وذلك خلال أعمال المنتدى الإقليمي للتمكين الاقتصادي للمرأة الذي نظمه القطاع الاجتماعي - إدارة المرأة والأسرة والطفولة، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يومي 16-17/9/2015 بمقر الأمانة العامة.
- قامت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بتنظيم ورشة عمل اقليمية حول "مؤشرات الأساس لرصد واقع المرأة والتنمية في المنطقة العربية 2030" بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) يومي 15 و 16/10/2016 بالمملكة الاردنية الهاشمية.
- قامت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) بتشكيل فريق عمل إقليمي يُعنى بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس المعنى بتحقيق المساواة بين يهدف فريق العمل الإقليمي إلى التنسيق بين الدول الاعضاء حول التطورات العالمية والاقليمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.وتفعيل دور الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وتقديم المساعدة الفنية في وضع الخطط الوطنية وسياسات الرصد والمتابعة، ووضع المؤشرات لضمان إدماج النوع الاجتماعي واناذ حقوق المرأة في كافة القطاعات. والرصد المنتظم وتحليل التقدم المحرز والفجوات في تنفيذ الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في أهداف التنمية.
- قامت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بتنظيم الاجتماع الإقليمي التنسيقي الاول حول "النهوض بأجندة تمكين المرأة في المنطقة العربية" (نوفمبر/2015) بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك بمقر الأمانة

العامّة لجامعة الدول العربيّة لتنسيق الجهود بين المنظمات الإقليميّة والدوليّة العاملة في مجال النهوض بوضع المرأة، ناقش الاجتماع قضايا التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في المنطقة العربيّة، وكيفية زيادة مشاركة النساء في عمليات بناء السلام والمفاوضات المستقبلية، بالإضافة إلى قضايا مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

■ شاركت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) في اجتماع "قادة العالم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" الذي عقد يوم 2015/9/27 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك برئاسة رئيس جمهورية الصين الشعبية والأمين العام للأمم المتحدة، والذي شارك في أعماله رؤساء الدول والحكومات حيث قاموا بتقديم تعهداتهم تجاه قضايا النساء والفتيات كخطوة أولى تجاه تحقيق أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 والمستقبل الذي يتطلعون إليه للنساء والفتيات في دولهم وأكدت الجامعة العربيّة على التزامها تجاه تنفيذ إعلان القاهرة للمرأة العربيّة والخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة العربيّة 2030 الذي تم اعتمادهما من قبل مجلس جامعة الدول العربيّة على المستوى الوزاري في دورته العادية الـ(144) في سبتمبر 2015.

■ بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، أطلقت الأمانة العامة حملة "لنسرع خطانا من أجل المساواة بين الجنسين: نحو عالم 50/50" تضامناً مع الحملات الداعمة للمرأة على المستوى الدولي، كما أصدرت بيان بعنوان "نحو عالم يتسم بالمساواة : 50/50" أكد على قيام جامعة الدول العربيّة بكافة الجهود بالتعاون مع الدول الاعضاء للالتزام بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة والمعنى "بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

■ شاركت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) في أعمال الدورة الـ(60) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة حول "تمكين المرأة وعلاقته بالتنمية المستدامة" وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النتائج التي اتفق عليها في الدورة الـ(57) عام 2013 حول "القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات" والتي عقدت خلال الفترة 14-24/3/2016 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك.

■ نظمت الأمانة العامة الاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة الـ(60) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة على المستوى الحكومي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز المرأة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بمقر الاسكوا ببيروت. والذي هدف الى توحيد رؤى الدول العربيّة والخروج بموقف عربي موحد حول "المرأة وبلوغ اهداف التنمية المستدامة 2030" يرفع الى لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة باسم المجموعة العربيّة.

- اعتماد اعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية "اجنذة تنمية المرأة العربية 2030" من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الـ(28) مارس/آذار 2017 بالمملكة الاردنية الهاشمية، (ق.ق: 701 د.ع (28)- ج3-29/3/2017)
- عقدت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) الاجتماع التنسيقي على مستوى الخبراء والمعنيين لمراجعة المسودة الأولى من الاستراتيجية العربية حول الوقاية والاستجابة لمناهضة كافة اشكال العنف وخاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في حالات اللجوء والنزوح" (8 مارس/ آذار 2017-القاهرة) تهدف الاستراتيجية العربية المشار إليها إلى تحديد الأولويات الاستراتيجية التي تتبناها الدول الأعضاء لحماية النساء في وضع اللجوء والنزوح من كافة أشكال العنف وبصفة خاصة العنف الجنسي.
- نظمت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) المؤتمر العربي الأول حول "الممارسات الجيدة والفرص الإقليمية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة في الحصول على الجنسية" (1-2 أكتوبر/ تشرين أول 2017-مقر الأمانة العامة).
 - هدف المؤتمر إلى إعادة التأكيد على أهمية التوثيق وتقاسم الجهود القائمة في المنطقة وتعزيزها من أجل توسيع الممارسات الجيدة في مجال تعزيز حقوق المرأة والمساواة في مجال الجنسية، ودراسة التحديات ووضع أطر للحلول، وذلك استناداً إلى: "إعلان القاهرة للنهوض بالمرأة والاستراتيجية العربية لتنمية المرأة 2030"، ومقررات المؤتمر الوزاري الأول حول "المرأة وتحقيق السلم والأمن في المنطقة العربية" والذي عقدته جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة في القاهرة في سبتمبر 2016.
- نظمت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) ورشة العمل حول "دور الطب في مناهضة ختان الإناث بالمنطقة العربية" (25 و 26 سبتمبر/أيلول 2017-شرم الشيخ):
 - هدف الورشة لتحديد أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية لمناهضة ختان الإناث باعتباره عنف ضد المرأة، وإشراك العاملين في المجال الطبي في التوعية بالأضرار الصحية والنفسية لختان الإناث، وحثهم على دعم مناهضة الختان ومكافحة الظاهرة، والوصول إلى توصيات معنية بوضع تدابير وطنية وتشريعات وأطر قانونية لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة والتي تتضمن الممارسات الضارة بالمرأة والفتاة كالختان.

- شارك في الورشة عدد من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضية مناهضة الختان، وممثلي النقابات الطبية والخبراء.
- نظمت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) الاجتماع الإقليمي حول سبل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية" (25 أكتوبر/تشرين الأول 2017-القاهرة).
- هدف الاجتماع إلى تقديم عرض حول أطر عمل الشبكة العربية للتمكين الاقتصادي "خديجة" ومناقشة سبل التعاون بين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص وكافة الجهات المعنية بتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية في تفعيل العمل بها،
- العمل على إعداد اتفاقية"مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسرى"، بالتعاون مع إئتلاف البرلمانيات العرب ومؤسسة ويست مينيستر ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة.
- نظمت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) الاجتماع التحضيري للدورة (62) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حيث صدر عن الاجتماع بيان تونس بمثابة موقف عربي موحد حول موضوع الدورة 62 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة والتي خصصت أعمالها لمناقشة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية: الفرص والتحديات"
- كما نظمت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)، بالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة المعني بالعنف الجنسي وهيئة الامم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين،ندوة حول "سبل تعزيز آليات المساءلة عن العنف الجنسي ضد النساء في أوقات النزاعات المسلحة، بتاريخ 31 مارس / اذار 2018 بمقر الأمانة العامة.
- وقد هدفت الندوة إلي تعزيز الوعي حول مخاطر العنف الجنسي الناجم عن الإرهاب والنزاعات المسلحة، وكيفية مواجهته والتصدي للظواهر السلبية مثل مجابهة الزواج القسري، الاستغلال الجنسي، وغيره من الممارسات السلبية.
- نظمت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) ورشة عمل إقليمية لبناء قدرات اللجنة الفرعية حول المساواة بين الجنسين لدعم الجهود الوطنية لإعداد تقارير الاستعراض الطوعي الوطني حول أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 بتاريخ 17 - 18 أبريل / نيسان 2018 - بيروت بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

■ العمل على إعداد المسودة النهائية حول "الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري" وعقد اجتماع الخبراء الإقليمي حول هذا الشأن يوم الخميس الموافق 6 سبتمبر/أيلول 2018 بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة، ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية. ناقش اجتماع الخبراء قضية العنف ضد المرأة كأحد أهم القضايا التي برزت بوضوح خلال العقدين الماضيين، وكظاهرة مرشحة للتفاقم في ظل ظروف محلية وإقليمية دولية جديدة صعبة ومعقدة وركز على مراجعة وثيقة الاتفاقية. يأتي الاجتماع استناداً إلى "إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية" أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية 2030" اللذان تم اعتمادهما على مستوى القمة العربية (مارس/آذار 2017) وأيضاً تنفيذاً للتوصيات الصادرة عن لجنة المرأة العربية في دورتها السابعة والثلاثين (مارس/آذار 2018) المعنية بمناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية.

■ نظمت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورشة عمل إقليمية حول التصدي للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية بتاريخ 18 - 19 أيلول/سبتمبر 2018 - بمقر الإسكوا-بيروت، وذلك في إطار إعداد النسخة النهائية من اتفاقية "مناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري" وتنفيذاً للمحور الرابع من "إعلان القاهرة للمرأة العربية وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية: أجندة المرأة في المنطقة العربية 2030" والمعني بالقضاء على العنف ضد المرأة، وطرح البرامج ذات الأولوية للدول الأعضاء في هذا الشأن، وكذلك للتوصيات الصادرة عن لجنة المرأة العربية في دورتها السابعة والثلاثين برئاسة الجمهورية التونسية (مارس/آذار 2018) المعنية ببند مناهضة العنف ضد المرأة.

■ قامت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بالشراكة مع مركز المرأة بالإسكوا والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمعهد السويدي بالإسكندرية بتنظيم ورشة العمل الثانية لبناء قدرات اللجنة الفرعية حول المساواة بين الجنسين لدعم الجهود الوطنية لإعداد التقارير الطوعية للاستعراض الطوعي الوطني حول أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 يومي 16-17 أكتوبر/تشرين الأول 2018 بالإسكندرية - جمهورية مصر العربية. تأتي هذه الورشة استكمالاً لنتائج أعمال الورشة الأولى لعرض الدليل الإرشادي في مجال إعداد التقارير الوطنية الطوعية الذي يسلط الضوء على سبل إدماج منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التقارير

الطوعية، لتكون قضايا المرأة جزءاً فعالاً في صنع السياسات وفي تحديد آليات التنسيق المؤسسية.

■ إطلاق حملة الـ16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة من مقر الأمانة العامة و عقد ورشة ويكيبيديا للكتابة الجماعية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وذلك يوم الأحد الموافق يوم 25 نوفمبر 2018. وذلك في إطار التحضيرات الإقليمية والدولية للحملة التي تنطلق في اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة (25 نوفمبر) وتنتهي في 10 ديسمبر والذي يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

■ في إطار أنشطة "حملة الـ16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة" وانطلاقاً من أهمية تسليط الضوء على قصص نجاح السيدات اللاتي استطعن التغلب على العنف الاقتصادي ضد المرأة، وإيماناً من جامعة الدول العربية بأن إبراز صورة إيجابية عن المرأة العربية في مجال ريادة الأعمال من شأنه أن يلقي الضوء على العقبات والتحديات التي تواجه النساء في المجال الاقتصادي، حرصت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) على إعداد كتاب "القوة الناعمة" بالتعاون مع "مجلس سيدات الأعمال العرب" أحد الشركاء البارزين في مجال ريادة الأعمال وتم إطلاق الكتيب بتاريخ 2018/11/29 بمملكة البحرين.

■ نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بالجمهورية التونسية ورشة العمل الثانية حول "خطط العمل الوطنية لتنفيذ قرارات المرأة والأمن والسلام في المنطقة العربية" يومي 27-28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، بالعاصمة التونسية، لدعم جهود الدول الأعضاء في تنفيذ التزامات أجندة المرأة والأمن والسلام.

■ بتاريخ 15 و 16 يناير 2019 قامت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة)، ومركز المرأة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنظيم ورشة العمل الإقليمية حول "المبادئ التوجيهية لإعداد الاستعراضات الوطنية المتعلقة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً" ببيروت.

● هدفت الورشة إلى تعريف المشاركين والمشاركات ممثلي الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية لإعداد الاستعراضات الوطنية للتقدم المحرز في إعلان ومنهاج عمل بيجين، وإلى تقديم برنامج للآليات الحكومية للتدريب العملي على كيفية استيفاء البيانات، وأفضل الوسائل لاستعراض الجهود الوطنية، من خلال المؤشرات الواردة

في المذكرة التوجيهية، لضمان تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في إعداد التقارير من قبل الدول الأعضاء.

• شارك في الورشة ممثلي الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في 16 دولة عربية والسادة الخبراء من الاسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وممثلي عن الشركاء الثلاث الجامعة العربية ، والاسكوا، وهيئة الأمم لمتحدة.

■ تقدمت الأمانة العامة بمقترح مبادرة "المحفظة الوردية "Pink Tank": مبادرة إقليمية لصحة المرأة في المنطقة العربية"، لإدراجها ضمن موضوعات جدول أعمال الدورة الرابعة لمجلس الجامعة على مستوى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية - التي عقدت بتاريخ 2019/1/19 ببيروت (مرفق المذكرة الشارحة للمبادرة).

• هدفت المبادرة إلى حث الدول الأعضاء على تشجيع الاستثمار وتأمين الموارد اللازمة لتوفير خدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي و توفير العلاج، وإتاحة حصول النساء على تلك الخدمات بأسعار رمزية، بالإضافة إلى بناء القدرات الوطنية لمكافحة سرطان الثدي بما في ذلك تدريب الموارد البشرية وإعداد أدلة إرشادية إقليمية لكيفية توفير الرعاية الصحية الأولية، وحث الدول الأعضاء على تطوير نظم تسجيل لحالات سرطان الثدي لديها لسهولة توفر المعلومات بشأن سرطان الثدي، وكذلك تسهيل الوصول إلى الحالات وتقديم الرعاية الصحية لهم، ودعم إنشاء شبكات على المستوى الوطني والإقليمي لدعم التعاون المشترك وتضافر الجهود بين العاملين المعنيين بمكافحة السرطان، ومراجعة حزمة الخدمات الأساسية لإضافة خدمات الكشف المبكر عن سرطان الثدي، فضلا عن تحديد يوم خلال شهر أكتوبر من كل عام ليكون يوم إقليمي للتوعية بمرض سرطان الثدي في المنطقة العربية.

• أطلقت الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية مبادرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعنوان "المحفظة الوردية"، كمبادرة إقليمية لصحة المرأة في المنطقة العربية، وجاري اتخاذ اللازم نحو تنفيذها بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة.

ثانياً: في مجال الطفولة:

- نظراً لأهمية انفاذ حقوق الأطفال الفضلى في أجندة التنمية المستدامة، ونظراً للظروف الاستثنائية التي تمر بها المنطقة العربية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والتي القت ببعض الانعكاسات السلبية على وضع الأطفال في عدد من الدول العربية، وتماشياً مع

أجندة التنمية المستدامة 2030 وبصفة خاصة الأهداف الخمسة الأولى قامت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة):

■ بوضع الإطار العام "لأجندة التنمية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي 2030"، والتي تم اعتمادها من قبل الدول الأعضاء، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الاستثنائية الثالثة المنعقدة بتاريخ 2016/4/7.

■ إعداد "الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضعية اللجوء/ النزوح في الدول العربية"، تماشياً مع الغاية الثانية من الهدف السادس عشر المعنى بالسلام والعدل والمؤسسات والتي نصت على: "إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم"، وكذلك تنفيذاً للتوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني عشر للجنة متابعة وقف العنف ضد الأطفال (مقر الأمانة العامة: نوفمبر 2014)، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية الرابعة والثلاثين (شرم الشيخ: ديسمبر 2014)، بهدف التركيز على الأطفال في وضع اللجوء والنزوح في المنطقة العربية وكيفية مواجهة التحديات التي يتعرضون إليها من قتل وتشريد وانتهاك لكافة حقوقهم الأصلية، وكيفية دعم الدول المضيفة للاجئين لإنقاذ جيل كامل من الضياع وتمكينه من تحقيق العيش بكرامة في مناخ آمن.

● أعتمدت الدورة الرابعة للقمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: 20 يناير 2019) بموجب القرار رقم (62) "الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضعية اللجوء/ النزوح في الدول العربية"، كوثيقة استرشادية لضمان حماية الأطفال في وضعية اللجوء في الدول العربية وإنفاذ حقوقهم.

■ تم إعداد دراسة "عملاً لأطفال في المنطقة العربية"، تماشياً مع الغاية السابعة من الهدف الثامن المعنى بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد والتي نصت على: "اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025"

■ قامت المنهجية التي تم إتباعها في إعداد الدراسة على تحليل أهم خصائص ظاهرة عمل الأطفال في الدول الأعضاء وتقدير وضع هذه الظاهرة في قطاعات الإنتاج الأساسية فضلاً عن الآثار السلبية المترتبة على النزاعات المسلحة والصراعات التي تشهدها عدد من الدول العربية وانعكاساتها على ظاهرة عمل الأطفال.

- تضمنت الدراسة طرح عدد من التوصيات من أهمها: تعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي بما يضمن تفعيل القوانين والتشريعات الوطنية، وتعزيز الأطر المؤسسية لضمان إنفاذ القوانين والأنظمة الوطنية، وتأمين نظم الحماية الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة مسألة عمل الاطفال، ودعم الوصول إلى الخدمات الاساسية بما في ذلك التعليم الى جانب برامج التوعية. وقد تناولت أيضاً البرامج الانسانية والمساعدات للنازحين واللاجئين وحماية الأطفال، من التجنيد والاستخدام في النزاعات المسلحة وغيرها من القضايا الملحة المتعلقة بهذا الموضوع.
- أتمت الدورة الرابعة للقمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: 20 يناير 2019) القرار رقم (63) التوصيات الصادرة عن دراسة عملا لاطفال في المنطقة العربية كوثيقة استرشادية لمجهود الدول الاعضاء للقضاء عليها الظاهرة"
- استنادا للهدف السادس عشر من اهداف التنمية المستدامة 2030 المعني بـ (السلام والعدل والمؤسسات) المقصد 16.9 والذي ينص على توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030، قامت الأمانة العامة – القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بعقد المؤتمر الوزاري حول "الانتماء والهوية" بالتعاون مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة بالجمهورية التونسية بالتعاون والتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتاريخ 28 فبراير/ شباط 2018.
- تم خلال المؤتمر الوزاري إطلاق الإعلان العربي بشأن "الانتماء والهوية" وهو إعلان يعكس مدى الالتزام بتعزيز حماية الأطفال وحقوقهم في المنطقة العربية وذلك من خلال تعزيز نُظم تسجيل الأطفال وحصولهم على جنسيتهم الأصلية، وإيلاء اهتمام خاص للأطفال المعرضين للخطر.
- وأشار البيان الختامي الصادر عن المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات منها:
 - حث الدول الاعضاء على إنشاء نظم حماية للأطفال اللاجئين وخاصة غير المصحوبين بذويهم والتأكيد علي تأمين احتياجات الأطفال وتقديم الدعم النفسي والمعنوي لهم، والعمل على تفعيل هذه النظم بشكل سريع وفعال.
 - الطلب إلى جامعة الدول العربية العمل على إصدار تشريع عربي موحد يضمن منح الأطفال اللاجئين والنازحين جنسيتهم عند الولادة دون استثناء ومنحهم بطاقة هوية بجنسيتهم الأصلية من الدول العربية التي يلجؤون إليها مع تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية لحين عودتهم إلى دولهم الأصلية.

- الطلب من الدول الاعضاء استحداث تشريعات ومراجعة وتفعيل القوانين الوطنية المتعلقة بالجنسية والتي تضمن تسجيل كافة الأطفال عند ولادتهم بلا استثناء، وكذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وتلك التي تمكن المرأة من منح جنسيتها لأبنائها، وبالتوافق مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا الشأن
- حث الدول الأعضاء على تحديث الاتفاقية العربية حول الجنسية لسنة 1954 بما يتماشى مع المستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- حث الدول الاعضاء على بذل قصارى الجهود للحد من حالات انعدام الجنسية في سياق الالتزامات الدولية للدول الأعضاء وتطبيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً: في مجال الأسرة:

- قامت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة المرأة والأسرة والطفولة) بوضع " منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030" ويعتبر أول وثيقة على المستوى الإقليمي والدولي تضع قضايا تمكين الأسرة على أجندة التنمية المستدامة طبقاً لمؤشرات قياس محددة ضمن المحاور السبعة عشر لأجندة التنمية المستدامة 2030. وتم اعتماده من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بالقرار رقم 833 - دورة 36 بتاريخ 2018/12/15، وتقوم الأمانة الفنية للجنة الأسرة العربية - إدارة المرأة والأسرة والطفولة حالياً بوضع خطة عمل تنفيذية لمنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية.
- حددت الوثيقة التحديات والمعوقات التي تواجه الدول الأعضاء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور أسري، ووضعت مصفوفة من المبادئ التوجيهية تحدد توجهات مختلف الأطراف المعنية بتنفيذ إطار العمل المنهجي ونصت على توصيات من شأنها إدراج الغايات الخاصة بالتنمية من منظور أسري ضمن محاور أجندة التنمية الدولية، كما خصصت بنداً عن آليات الرصد والمتابعة مع الدول الأعضاء بشأن كيفية تنفيذ إطار العمل المنهجي من خلال لجنة الأسرة العربية، وهي الآلية الإقليمية المعنية بمتابعة قضايا تمكين الأسرة في المنطقة العربية.
- كما ارتكز "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية" على جملة مبادئ تحدد توجهات مختلف الآليات والأطراف المعنية في عملهما المشترك من أجل تعزيز رفاهها للأسرة وتوطيد دورها في التنمية المستدامة من خلال الاعتماد مقاربة شاملة مرتكزة على مشاركة فعالة متعددة القطاعات ما بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص والمجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة وتعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص الجميع في الوصول إلى العدالة وتعزيز مكانة المرأة والأسرة كشريك فاعل في

دعم التنمية المستدامة وتبني نهج قائم على الحقوق في المساواة بين الجنسين في صياغة التشريعات الوطنية وتنفيذها وتعزيز مشاركة الأطفال والشباب والنساء وكبار السن وكافة الفئات الاجتماعية الهشة في مختلف مراحل التنمية وكذلك تمكين المجتمع المدني من أداء دوره في التوعية والتثقيف وفي المشاركة في اتخاذ القرارات وأخيراً توفير الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والجريمة باعتبارها شروطاً ضرورية لتفعيل دور الأسرة لتحقيق التنمية المستدامة.

- صدر عن الدورة الرابعة للقمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (بيروت: 20 يناير 2019) القرار رقم (60) باعتماد وثيقة "منهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030" كأجندة التنمية للأسرة في المنطقة العربية.

في مجال حقوق الإنسان:

أولاً: على مستوى الميثاق العربي لحقوق الإنسان

- نصت المادة (37) من الميثاق على أن "الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعلى جميع الدول أن تضع السياسات الإنمائية والتدابير اللازمة لضمان هذا الحق. وعليها السعي لتفعيل قيم التضامن والتعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي للقضاء على الفقر وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية. وبموجب هذا الحق فلكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية والتمتع بمزاياها وثمارها".

ثانياً: على مستوى بنود جدول أعمال اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان:

- تم إدراج بند بعنوان "الحق في المياه" في جدول أعمال الدورتين -30- (يناير 2011) و-31- (يونيو 2011) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، حيث أكدت اللجنة على أن الحق في المياه حق أساسي من حقوق الإنسان في الوطن العربي، وعلى أهمية المياه في عملية التنمية والاستهلاك البشري، وضرورة الحصول على مياه نقية وآمنة وكافية، وعلى حاجة الدول العربية إلى بذل الجهود اللازمة لإعداد الخطط المتكاملة لإدارة الموارد المائية ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بما يوفر ويضمن هذا الحق.
- تم إدراج بند بعنوان "الحق في التنمية" في جدول أعمال الدورة -41- (فبراير 2017) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، حيث دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى تكثيف التعاون على المستويين الإقليمي والدولي لنشر الوعي بالحق في التنمية، وتشجيع الجهات المعنية للوفاء بتعهداتها.

ثالثاً - على مستوى إحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان (16 مارس/آذار من كل عام)

- اعتمد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته -131- (مارس/آذار 2009)، بناء على توصية من اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، تاريخ 16 مارس/آذار من كل عام "يوماً عربياً لحقوق الإنسان" (حيث أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان دخل حيز النفاذ بتاريخ 2008/3/16)، وتقوم اللجنة سنوياً باختيار شعارها يكون المحور الرئيس للفعاليات التي تواكب الاحتفاء بهذا اليوم. ومن منطلق أن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة صنوان لا يفترقان، فقد اختارت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وقبل عام 2015، شعارات تتسق وأهداف التنمية المستدامة وهي على النحو التالي:

- "الحق في المياه" كشعار لليوم العربي لحقوق الإنسان لعام 2011؛
- "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة" كشعار لليوم العربي لحقوق الإنسان لعام 2018؛
- "الحق في السكن اللائق" كشعار لليوم العربي لحقوق الإنسان لعام 2019؛

رابعاً - الفعاليات

- في إطار تنظيم مؤتمر إقليمي رفيع المستوى كل عامين حول "حماية حقوق الإنسان" بالتعاون بين جامعة الدول العربية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تم اعتماد موضوع "تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية من منظور حقوق الإنسان" كمحور رئيس للمؤتمر الإقليمي الثاني (القاهرة 10-11/7/2017)، حيث تناول المؤتمر على مدار يومين قضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية من منظور حقوق الإنسان من خلال استعراض وبحث سبل مواصلة أهداف التنمية المستدامة ومبادئ حقوق الإنسان.

- في إطار إحياء اليوم العربي لحقوق الإنسان لعام (2018)، تم تنظيم ندوة بعنوان "دور السلطة القضائية في تحقيق التنمية المستدامة" (مقر الأمانة العامة 2018/3/14) بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا الشأن.

خامساً - التحديات

- تبقى المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني في سعيه إلى تأمين حقوقه الأساسية المشروعة، والتي يتم انتهاكها بشكل متواصل من قبل إسرائيل - القوة القائمة بالاحتلال - التحدي الأبرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الإنسان، فلا حق السكن مكفول مع سياسة هدم المنازل، ولا الحق في ماء الشرب مع قطع وتلويث المياه، ولا حتى المرضى

والمعاقين في مأمن، ناهيك عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على وجود بناء جدار الفصل العنصري، والاستمرار في سياسة التوسع في إنشاء المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة.

في مجال السياسات السكانية:

خلافًا لأهداف الاتفاقية، لقد تضمنت خطة عام 2030 المواضيع السكانية التي تتابعها الدول الاعضاء من خلال برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 وبالتالي اعلان القاهرة 2013 والذي صادقت عليه الدول العربية في المراجعة الاقليمية التي تمت في يونيو 2013 برعاية معالي الامين العام لجامعة الدول العربية بشكل شبه كامل، وتلازم المسارين من خلال تداخل الطبيعة الشاملة لخطة عام 2030 إلى حد كبير مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994.

تشمل المجالات المشتركة بين المسارين الصحة والمساواة بين الجنسين والأولويات المختلفة لمختلف المجموعات الاجتماعية والديموغرافية بما في ذلك الشباب، وكذلك يعول المسارين أهمية للبيانات الديموغرافية المصنفة عالية الجودة والموثوقة والمتاحة في الوقت المناسب. ولقد تم الاتفاق على أهمية تعزيز التآزر بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة 2030 لضمان الاستثمار الأمثل لجهود الدول ومواردها ولضمان المساهمة الفعالة من جانب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واعتمدت الدورة التاسعة والاربعين للجنة السكان والتنمية في الامم المتحدة قرارا مفاده التزام اللجنة بالمساهمة في متابعة واستعراض خطة عام 2030، وتسلسل دورة استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومزامنتها مع دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى كل اربع سنوات (HLPF) من جهة وارتباط المواضيع المطروحة على اللجنة مع المواضيع التي يناقشها HLPF في اجتماعها السنوي .

ولقد حدد العاملون في مجال السكان وجامعة الدول العربية ومنظمات دولية واقليمية واجهزة سكانية واحصائية المؤشرات السكانية المتضمنة في خطة 2030 وحددوا 13 عشر هدفا يشملون القضايا السكانية ينبثق عنهم 39 مؤشرا حيث تقوم الاجهزة الاحصائية بالعمل على اصدارها.

وبناء على ما سبق، لقد ارتبطت أنشطة الأمانة العامة ارتباطا وثيقا بأغلبية اهداف الخطة وضمت في انشطتها كل فئات السكان المعنية في القضايا السكانية وخاصة دعم منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية لما لهم من أهمية في دعم القضايا السكانية في الدول

العربية، وكذلك ارتبطت المواضيع المطروحة على اجتماع المجالس واللجان الوطنية لسكان مع المواضيع المطروحة في الامم المتحدة والمتوائمة مع تلك التي سوف تناقش في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وفيما يلي أنشطة الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي إدارة السياسات السكانية:

- نظمت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة السياسات السكانية) بالتعاون مع الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، المؤتمر العربي الاقليمي حول السكان والتنمية: خمس سنوات على اعلان القاهرة لعام 2013 في الفترة من 30 اكتوبر - 1 نوفمبر 2018 ببيروت/ الجمهورية اللبنانية؛ وذلك في إطار الاستعراض الخمسي للتقدم المحرز في تنفيذ اعلان القاهرة منذ عام 2013 بالتركيز على أوجه الترابط والتآزر بين الاعلان وخطة التنمية المستدامة 2030. وبمشاركة وفود حكومية من 21 دولة عربية، بمن فيهم الوزراء والمسؤولون رفيعو المستوى من الوزارات المعنية ومجالس السكان الوطنية، والبرلمانيين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والأوساط الاكاديمية، والخبراء، وجهات معنية أخرى.

▪ صدر عن الاجتماع حزمة من الرسائل الرئيسية سترفع الى لجنة السكان والتنمية بالأمم المتحدة في دورتها CPD52 كمساهمة المنطقة العربية في التقرير الدولي لمراجعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ICPD 1994، والتي بدورها سترفع الى المنتدى السياسي رفيع المستوى HLPF عام 2019. ونذكر منها: (1) إعادة التأكيد على إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية "تحديات التنمية والتحويلات السكانية في عالم عربي متغير" كروية شاملة لقضايا السكان، وتجديد الالتزام بمبادئه وأهدافه الرامية إلى تحقيق الكرامة والمساواة واحترام حقوق الإنسان وتمكين الفئات السكانية وبخاصة الأكثر ضعفاً؛ (2) التأكيد على الترابط الوثيق بين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتأكيد على أهمية البعد السكاني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ (3) الإجماع على دور الشباب كقوة خلاقة ورائدة، وأهمية تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وإشراكهم في صنع السياسات وذلك بشكل خاص بهدف استغلال العائد الديموغرافي؛ (4) العمل على مواجهة التحديات الهيكلية والعوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية لتقليص التباين بين الدول وبلوغ أهداف إعلان القاهرة المنشودة.

ثانياً: انشاء المجلس العربي للسكان والتنمية

- وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته العادية (102) التي عقدت في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في 2018/9/6 وبناءً على مقترح تبنته المملكة الأردنية الهاشمية بإنشاء المجلس العربي للسكان والتنمية، على ان تتولي إدارة السياسات السكانية التابعة لقطاع شؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية مهام الأمانة الفنية للمجلس ضمن منظومة جامعة الدول العربية ، وتكليفها بإعداد مقترح يهدف الى مأسسة عمل المجلس من خلال إعداد مشروع نظام أساسي له، ليتم عرضه على الدول الأعضاء والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحقاً.

▪ ويهدف انشاء المجلس العربي للسكان والتنمية إلى مأسسة العمل العربي المشترك المعنى بالقضايا السكانية داخل المنطقة العربية لتتوافق مع السياق الدولي وتناظر لجنة السكان والتنمية بالأمم المتحدة، ووضع استراتيجية وسياسات عربية للسكان، وتوحيد الموقف العربي حول القضايا السكانية على الصعيد الدولي، وبالإضافة إلى إنشاء مرصد حول القضايا السكانية لتوفير البيانات والمؤشرات السكانية في الوطن العربي مما سيعزز التعاون والتواصل وتبادل المعلومات والمعارف والخبرات بين الدول العربية في مجال السكان والتنمية.

▪ علماً بأن هذا المقترح نجم عن مداورات الاجتماع الثامن عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية والذي عقد تحت رعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال خلال الفترة من 27-28 نوفمبر 2017 بعمان، في ظل ما يعانيه قطاع السكان والتنمية من غياب هيكلية واضحة للعمل ضمن المجال الإقليمي العربي تستجيب للتحديات التي تشهدها الدول العربية من ظروف معيشية وسكانية غير مسبوقه التي تمر بها العديد من الدول العربية مما لها من آثار جسام على ديناميكيات السكان ومما يؤثر بالضرورة على تحقيق التنمية (أهداف التنمية المستدامة).

ثالثاً: عقد الاجتماع السنوي لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية

1. تمخض عن اجتماع رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في دورته الـ 18، والذي عقد بعمان في الفترة من 27-28 نوفمبر 2017، عدد من القرارات والتوصيات الهامة، ومنها:
(1) الموافقة على انشاء مجلس اعلى للسكان والتنمية في الدول العربية، والاعتماد المبدئي لمشروع نظامه الاساسي وفق المقترح الذي تقدمت به المملكة الأردنية الهاشمية، (2) اعتماد برنامج عمل للإقليم العربي للسكان والتنمية للسنوات الأربع القادمة 2018-2021، (3)

تنسيق الجهود العربية للعمل بجدية لإنجاح الدورة القادمة للجنة السكان والتنمية والدعوة لعقد اجتماع تحضيرى للدول العربية بمقر الأمانة العامة خلال الربع الأول من العام المقبل، (4) دعوة جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان للاستمرار في دعم مشروع منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية والعمل لإيجاد تمويل يكفل استمراريته،(5) تكليف الامانة العامة بالتعاون والتشاور مع الشركاء لعقد اجتماع اقليمي لدراسة التقرير الاقليمي للدول العربية حول المراجعة الدورية لبرنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية وربطه ببرنامج عمل (اجندة) التنمية المستدامة.

2. تمخض عن اجتماع رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في دورته الـ 17 ، والذي عقد بشرم الشيخ في الفترة من 8-9 نوفمبر 2016، عدد من القرارات والتوصيات، ومن اهمها: (1) وضع واعتماد مؤشرات وطنية ذات الصلة بالسكان لقياس التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لعام 2030 تراعي الأولويات والخصوصيات الوطنية وتتوافق مع المؤشرات الدولية، (2) التأكيد على اهمية الدور التنسيقي بين المجالس واللجان الوطنية للسكان ومن في حكمها والاجهزة الاحصائية في الدول العربية والبناء على مخرجات مجموعة العمل الاقليمية المعنية بالمؤشرات السكانية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ (3) تجديد الالتزام بإعلان القاهرة (يونيو 2013) حول برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد 2014 والتأكيد على ارتباطه الوطيد مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تم اقرارها في سبتمبر 2015 والتي التزمت بتنفيذها كل الدول العربية وعلى ان تحقيق اهدافها وغاياتها لا يتم الا من خلال دمج البعد السكاني ضمن الخطط التنموية الوطنية.

رابعاً: تنظيم ورشة عمل حول "الحراك السكاني والهجرة الدولية"

- نظمت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة السياسات السكانية) الورشة بالتنسيق والتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الفترة من 23-24/4/2018 بمقر الامانة العامة؛ وبمشاركة ممثلو عدد من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية. وناقشت نتائج البحث الميداني الذي اجراه الصندوق في ثلاث عواصم عربية (القاهرة، بيروت، تونس) حول "الهجرة المختلطة للشباب وسبل مواجهة النزوح القسري وتأمين مستقبل أفضل لهم، ودراسة مخرجات لجنة السكان والتنمية في دورتها 51 والتي كان موضوعها "المدن المستدامة والحراك الإنساني والهجرة الدولية"،بالإضافة إلى تأثير فجوات المعلومات على التعامل مع موضوعات الهجرة، مع التركيز على المنطقة العربية؛ فضلاً عن اقتراح خيارات للشركاء لمعاونة الدول في وضع سياسات تستجيب لقضايا واحتياجات المهاجرين.

▪ صدر عن الورشة عدد من التوصيات الهامة، التي تضمنت: ضرورة أن تتخذ الدول في المنطقة العربية كل الاجراءات التشريعية والقانونية المؤسساتية الهادفة إلى وضع ملف الهجرة تحت مسئولية المجالس واللجان الوطنية للسكان، بحيث تكون تلك المجالس واللجان المنسق الرئيسي لكل الجهود والفعاليات مع الجهات الاخرى ذات الصلة، وذلك لاعتبارات متعددة، منها الديمغرافي الذي يعتبر الهجرة المكون الثالث للتركيبة السكانية، ومنها التنموي الذي يربط كل الأنشطة السكانية، ومنها الهجرة، بالتنمية وفق مقررات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الإقليمي العربي للسكان والتنمية في 2013، ومنها المعلوماتي، حيث أن الجهات المعنية بالسكان والتنمية هي الأقدر على استنباط المعلومات من البيانات والاحصاءات والمسوح الخاصة بالهجرة؛ بالإضافة إلى ضرورة التركيز على أهمية البيانات والاحصاءات الخاصة بالهجرة مع اعتماد تعريفات موحدة ومتفق عليها (كماً ونوعاً) وتوفيرها واتاحتها وتحليلها والاستفادة منها في صياغة سياسات للسكان والتنمية.

خامساً: مشروع دعم منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية

- نفذت إدارة الدراسات والبحوث السكانية/ القطاع الاجتماعي مشروع لدعم منتدى البرلمانين العرب للسكان والتنمية وبالشراكة والتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الامريكية بالقاهرة وبدعم من الصندوق الانمائي الياباني خلال الفترة من (2015-2017)؛

- وتتلخص أنشطة المشروع فيما يلي:

1. عقد الاجتماع الأول للجمعية العمومية للمنتدى يومي 26-27 يناير 2016 في عمان/ المملكة الاردنية الهاشمية، وإعلان الإطلاق الرسمي للمنتدى واعتماد مشروع نظامه الأساسي وانتخابهيئةالمكتبالتنفيذيللمنتدى برئاسة جمهورية مصر العربية، واعتماد الجمعية العامة لخطة عملا للمنتدى للسنتين القادمتين.

2. عقد سلسلة من الورشات التدريبية لسادة البرلمانين العرب حول أولويات السكان في المنطقة العربية وإصدار اوراق سياسات بكل موضوع من مواضيع الورش التدريبية التالية:

▪ الورشة التدريبية الأولى حول "الصحة الإنجابية في الوطن العربي"، يومي 26- 27 أبريل/ نيسان 2016 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

- الورشة التدريبية الثانية حول "الهجرة الدولية والتحركات السكانية في المنطقة العربية"، يومي 20-21 ديسمبر 2016 بفندق الريتز كارلتون بالقاهرة/ جمهورية مصر العربية.
 - الورشة التدريبية الثالثة حول "تمكين الشباب في الوطن العربي"، يومي 21-22 مارس 2017 بمدينة الأقصر/ جمهورية مصر العربية.
 - الورشة التدريبية الرابعة يومي 12-13 يوليو 2017 حول "الأسرة وسياسات السكان في الوطن العربي" بالقاهرة.
3. عقد سلسلة من الورشات التوعوية حول عدد من القضايا السكانية ذات الأولوية:
- **الورشــة التوعويــة الأولى حول "دورالبرلمانيين العرب فيأجندة السكان والتنميةوسبلالتعاونبينالبرلمانيينوالمجالسواللجانالوطنيةللسك انفيالمنطقةالعربيةوطبيعةالدعما لإقليمي المظلوب"**، يوم 9 نوفمبر 2016 بمدينة شرم الشيخ/ جمهورية مصر العربية.
 - **الورشــة التوعويــة الثانية حول "القضايا السكانيةمن خلال نتائج المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية – إعلان القاهرة 2013والمؤشرات الخاصة بالسكان" في الفترة من 21- 22 مايو 2017 بالقاهرة/ جمهورية مصر العربية.**
4. عقد سلسلة من جلسات النقاش الحوارية بإستضافة عدد من البرلمانات العربية
- **جلسة نقاش حوارية أولى حول "سياسات الإنجاب والنمو السكاني"**، يوم 12 مارس 2017، بمجلس الأعيان الأردني.
 - **جلسة نقاش حوارية ثانية بمجلس الشورى البحريني حول " القضايا السكانية في منطقة الخليج العربي"**، يوم 17 مايو 2017.
5. إصدار تقرير توثيقي حول "الإنجازات والتحديات وسبل المضي قدماً" في الفترة من 2015 – 2017.

سادساً: تشكيل فريق تقني اقليمي Task Force Group

- تنفيذاً لتوصية ورشة العمل عالية المستوى التي نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA بالتعاون مع الأمانة العامة – القطاع الاجتماعي (إدارة السياسات السكانية)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA، بالقاهرة في الفترة من (5-6 أكتوبر/ تشرين الأول 2015)، والداعية إلى تكليف صندوق الأمم المتحدة للسكان بالشراكة مع الأمانة العامة – القطاع الاجتماعي (إدارة السياسات السكانية) والإسكوا بتشكيل فريق

تقني إقليمي) يضم خبراء وممثلي عدد من الدول) لجمع ما وقع التوصل إليه من مقترحات وصياغة قائمة إقليمية للمؤشرات تسترشد بها الدول في وضع قوائمها الوطنية؛ شاركت الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة السياسات السكانية)، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا :

1. بتشكيل فريق إقليمي ضم مسؤولين وخبراء من الدول العربية وممثلي المنظمات الشريكة؛

2. بتنظيم وعقد الاجتماع الأول للفريق في القاهرة خلال الفترة من (11 - 12 مايو/ أيار 2016). صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات ومن أهمها: (1) تسمية د/ لمياء عبدالغفار أمين عام المجلس القومي للسكان من جمهورية السودان كرئيس للفريق الإقليمي، وتكليفها بعرض نتائج أعمال الفريق على المنتدى الإقليمي حول التنمية المستدامة الذي عقد في الفترة من 29-30 مايو/ أيار 2016 بعمان؛ (2) الإتفاق على خطة عمل الفريق الإقليمي للفترة من يونيو 2016 وحتى يونيو 2017، وعلى مسودة قائمة المؤشرات الإقليمية للمنطقة العربية لرصد مراجعات مؤتمر السكان والتنمية في إطار اجندة التنمية المستدامة 2030، وعلى الشروط المرجعية لفريق العمل الإقليمي.

- بتنظيم وعقد الاجتماع الثاني للفريق في القاهرة خلال الفترة من (10 - 11 أكتوبر 2016). بمشاركة ممثلين عن الأجهزة الإحصائية والسكان ومسؤولي التنسيق حول أهداف التنمية في الدول العربية وممثلين عن المكاتب الوطنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. حيث جرت مناقشة لمؤشرات السكان الـ 39 في اجندة التنمية المستدامة التي طرحت من جانب صندوق الأمم المتحدة للسكان وكيفية التعامل معها وانتاجها من قبل الدول.

في مجال الهجرة واللجوء :

- قامت عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP- التي تتولى الأمانة العامة - القطاع الاجتماعي (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) مهمة أمانتها الفنية - باعتماد ورقة البرامج الخاصة بها خلال اجتماعها الثاني الذي عقد بمقر الأمانة العامة في مايو 2016. وبناءً على ما ورد في ورقة البرامج المشار إليها ستقوم عملية التشاور بمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) بصفتها اللجنة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمتابعة تنفيذ الأهداف في المنطقة، ومن خلال التعرف على أفضل السبل التي يمكن بها دعم الاستعراضات الإقليمية.

▪ حيث تمثل عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة المنصة الأكثر ملائمة للعمل على: رفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة، ومتابعة جهود الدول الأعضاء في هذا المجال وتقديم الدعم الفني اللازم لها، وتعزيز التنسيق بين سياسات الدول العربية في مجال الهجرة من خلال تعزيز الحوار الإقليمي والاستفادة من التجارب الأخرى وتنفيذ برامج تدريبية وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى التركيز على دعم حكومات الدول الأعضاء لوضع سياسات أكثر فعالية لاستخدام الهجرة لصالح التنمية الإقليمية العربية، ودمج المغتربين في خطط التنمية الوطنية وبناء جسور من الحوار. مع الوضع في الاعتبار عند القيام بهذا الدور الأزمات التي تمر بها المنطقة حالياً وأهمية الاستجابة بشكل جماعي للتحديات التي تواجهها المنطقة فيما يتعلق بالهجرة.

- تقوم الأمانة العامة- القطاع الاجتماعي (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالسعي لتوفير الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء عند قيامها بتنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030 بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، وتشجيعهم على إجراء استعراضات منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على الصعيدين الوطني ودون الوطني التي سيجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى.
- وتوفر الأمانة العامة- القطاع الاجتماعي (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) من خلال الآليات المتوفرة لديها (مثل: مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، واللجنة العربية الأفريقية الفنية التنسيقية المعنية بالهجرة، وغيرها) الدعم اللازم للدول لمتابعة واستعراض الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030.
- كما تضمنت خطة العمل الأولى لعملية التشاور لعامي 2016-2017 والثانية لعامي 2018-2019 النص على تخصيص بند عمل جدول أعمال الاجتماعات العادية لعملية التشاور لمتابعة واستعراض جهود الدول الأعضاء لتدعيم هذه الأهداف وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات بهذا الشأن. إلى جانب تنظيم ندوات تعريفية و/أو ورش عمل تدريبية لرفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030.
- كما نصت خطط العمل على الاستعانة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) - بصفتها اللجنة الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمتابعة تنفيذ الأهداف في المنطقة - وكذلك المنظمة الدولية للهجرة (IOM) - بصفتها الوكالة الأممية المتخصصة - لتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء عند قيامها بتنفيذ الأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030.

- تم تخصيص بند على جدول أعمال الاجتماع الثاني لعملية التشاور الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 24-25/5/2016 لمناقشة أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة، حيث قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعمل مداخلة حول الهجرة والتنمية المستدامة، ثم قام المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) للدول العربية بعمل عرض حول قضايا الهجرة والتنمية المستدامة، أعقبه عرض قامت به مسئولة العلاقات والسياسة العامة بالمكتب الإقليمي لشمال أفريقيا والشرق الأوسط بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM) حول الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030 وقامت بالتركيز على الهدفين 8.8 و10.7 والمؤشرات الخاصة بهما، وكيفية المتابعة والاستعراض على المستويات المختلفة (عالمياً وإقليمياً ووطنياً).
- وقد قامت الأمانة العامة بإعداد ملف وثائقي يحتوي على أهم الوثائق الصادرة حول خطة التنمية المستدامة 2030 والأهداف ذات الصلة بالهجرة فيها تم توزيعه خلال الاجتماع.
- تم تخصيص الجلسة الأولى من الاجتماع الثالث لعملية التشاور الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 8-9/5/2017 تحدثت فيها المنظمة الدولية للهجرة (IOM) التي قامت بتقديم عرض حول الهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، والسيدة مدير إدارة التنمية المستدامة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي قامت بعمل عرض حول الهجرة والتنمية المستدامة، تبعتها قيام بعض الدول العربية بعرض تجاربهم في هذا المجال وسعيهم إلى إدماج الهجرة في سياسات التنمية، ودور مؤسسات المغتربين في تنمية أوطانهم الأصلية، والتحديات التي يواجهونها والناجئة عن أزمة اللجوء، حيث تم التأكيد على أهمية إيجاد موائمة بين التنمية المستدامة وأزمة النازحين.
- كما قامت الأمانة العامة بإعداد ورقة معلومات حول "أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات الصلة بالهجرة" تم توزيعها على السادة المشاركين في الاجتماع الثالث كورقة خلفية تضمنت أهم المستجدات في هذا الشأن وآليات المتابعة والاستعراض لأهداف خطة التنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي وجهود المنظمات لمتابعة تنفيذ الأهداف في المنطقة العربية.

■ برامج بناء القدرات:

- قامت الأمانة العامة بتنظيم ورشة عمل بعنوان "الهجرة والتنمية المستدامة في المنطقة العربية" لبناء قدرات المسؤولين في الجهات المعنية بالدول الأعضاء يومي 16-17/7/2018 في القاهرة، وذلك في إطار تنفيذ أنشطة مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية التي تترأسها جامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين

والمغتربين والهجرة)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وعضوية 15 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

▪ هدفت ورشة العمل إلى رفع الوعي وتحسين قاعدة المعرفة بالأهداف المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومساعدة الدول الأعضاء على تعزيز القدرات الحكومية لتحديد أولوياتها الوطنية وخططها التنفيذية في مجال الهجرة والتنمية، وتحقيق مختلف مقاصد أهداف التنمية المستدامة، وخاصة العمل على إنجاز الهدف 10.7 المتعلق تحديداً بالهجرة. وتم التركيز على الجهود والممارسات الجيدة التي تنفذها الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوسائل الممكنة لتعزيز قدرات الحكومات في تحقيق هذه الأهداف.

▪ وركزت ورشة العمل على تقديم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال المنظور العالمي والإقليمي والوطني، والبحث المعمق في ترابط الهجرة مع مختلف المجالات الموضوعية مثل العمل اللائق، والمهاجرين في الدول التي تشهد حالات النزاع، وحقوق المهاجرين وصحتهم، بما فيهم النساء والفتيات، وكذلك موضوع أثر التغير المناخي والتنمية الحضرية.

في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي:

تنفيذ البند الرابع من أهداف التنمية المستدامة "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع":

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة، وفي سبيل ذلك عملت جامعة الدول العربية من خلال إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي على تحقيق الهدف الرابع والخاص بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع، وذلك من خلال العمل على عدة محاور تتلخص فيما يلي :

المحور الاول : خطة تطوير التعليم في الوطن العربي:

- تعمل الامانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي وبالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي والتي اقرت في قمة دمشق / مارس 2008، والى قرار القمة الاقتصادية

- والتنموية والاجتماعية في عام 2009 بالكويت والذي نص على "تنفيذ الدول العربية لخطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة من 2009 - 2019 "
- كانت خطة تطوير التعليم في الوطن العربي سباقة في تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة وهو ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
 - ومن أهداف خطة تطوير التعليم:
 - تأمين حق التعليم للجميع دون اي تمييز او تفرقة او تهميش على اساس مبدأ تكافؤ الفرص في الالتحاق والمعاملة والمتابعة والنجاح .
 - تعزيز جودة التعليم على جميع المستويات ولجميع عناصره .
 - ربط تطوير التعليم باحتياجات التنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة .
 - وقد تم وضع آليات لمتابعة تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي على مستوى الدول وعلى مستوى جامعة الدول العربية وعلى مستوى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
 - وبناء على آليات الرصد والمتابعة التي وضعت لمتابعة تنفيذ هذه الخطة، بينت الاحصائيات حدوث تقدم جوهري ملموس في إطار زيادة امكانية الحصول على التعليم بكل مراحلها وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة وقلّة نسبة التسرب من التعليم، إلا ان هناك العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها وبذل المزيد من الجهود لتكون كفيلة بتحقيق قفزات نوعية في انجاز الاهداف العالمية المحددة للتعليم .

المحور الثاني : العقد العربي لمحو الامية وتعليم الكبار 2015 - 2024

- تبنت الامانة العامة لجامعة الدول العربية المبادرة التي اطلقتها جمهورية مصر العربية خلال القمة العربية التي انعقدت بدولة الكويت في مارس 2014 والتي تضمنت إعلان العقد الحالي عقداً للقضاء على الامية في جميع انحاء الوطن العربي ، و صدر بشأنها القرار رقم (636) الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية (على مستوى القمة) الدورة السادسة والعشرين (2015/3/29- شرم الشيخ) والذي تضمن اعتماد العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار (2015-2024) عقداً للقضاء على الامية في جميع انحاء الوطن العربي بجميع اشكالها (الابجدية، الرقمية، الثقافية)، وتعمل من خلال إدارة التربية والتعليم والبحث العلمي على القضاء على الامية في الوطن العربي، من خلال تشكيل لجنة تنسيق عليا للعقد العربي لمحو الامية ،تهدف الى وضع برنامج عمل للقضاء على الامية في الدول العربية خلال السنوات العشر القادمة انطلاقاً من قيم التراث العربي التي تحض على التعليم والتعلم مدى الحياة ومن منطلق ان التعليم والمعرفة حق انساني مكفول للجميع لبناء مواطنين ايجابيين،

يستطيعون المساهمة بفاعلية في مجتمع المعرفة، آخذين بعين الاعتبار الظروف الراهنة لبعض الأقطار العربية التي تعاني من الصراعات المسلحة والنزوح. ووفقاً لآطار مفاهيمي يتبنى مفهوماً لمحو الأمية ك مجال من مجالات تعليم الكبار ويواكب متطلبات مجتمع المعرفة ويتبنى مدخلاً تنموياً متعدد الأبعاد ينهض بالمجتمع العربي ويشيع ثقافة التعليم المستمر مدى الحياة، ويعكس مفهوم الريادة الحضارية للوطن العربي بتكوين مواطن متحرر من الأمية فاعل تنموي متعدد القدرات للقيام بالمهام المجتمعية المتعددة والعيش في عصر المعرفة.

- وإدراكاً من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لدور الاعلام واهميته في رفع وعي المواطن العربي ليصبح متفاعلاً مع القضايا التنموية والمجتمعية المختلفة، فقد أعدت خطة اعلامية تستخدم كافة وسائل واجهزة الاعلام من اجل التوعية والتنظيم وحشد الطاقات لمواجهة مشكلة الأمية، وزيادة معدلات القرائية في المناطق الحضرية والريفية والنائية من خلال خطة تنفيذية تستخدم الوسائل التقليدية بالإضافة الى أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة لإتاحة فرص التعلم المستمر مدى الحياة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة 2030 وأهداف العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، وقد تم عرضها واعتمادها بموجب قرار مجلس وزراء الاعلام العرب رقم 466 في دورته (49) بتاريخ 2018/5/9.
- كما تسعى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع مؤسسة طلال أبو غزالة على إطلاق الموقع الالكتروني للعقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- لم تغفل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ابناء الوطن العربي الذين تضرروا من الازمات والنزاعات المسلحة، الذين تقطعت بهم السبل ولم يستطيعوا الحصول على حقهم في التعليم أو استكمال تعليمهم من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم تسهم في تمكين اللاجئين والنازحين من الحصول على الحد الأدنى الضروري من التعليم ليكونوا أفراد متحررين من الأمية قادرين على العيش والمشاركة البناءة في مجتمعات المعرفة، مع مراعاة وضعهم القانوني، ودعم وضعهم النفسي والاجتماعي، نظراً للدور الحاسم الذي يلعبه التعليم في مرحلة إعادة الاعمار بعد انتهاء النزاع في بلادهم و تخفيف معاناتهم الاجتماعية والاقتصادية، وأهمية إيجاد مصادر التمويل المتنوعة واللازمة لإقامة المشروع وضمان استمراريته.
- كما تسعى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في الحصول على منح دراسية في الجامعات العربية لصالح المواطنين العرب الذين لم يستطيعوا استكمال دراستهم الجامعية بسبب الحروب والنزاعات المسلحة في الدول العربية، وقد استطاعت -حتى الان- الحصول على عدد 100 منحة دراسية في الجامعات العراقية .

- وعلى صعيد جودة التعليم، فقد ساهمت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في وضع مؤشرات تصنيف الجامعات العربية، واقتרכת استحداث مؤشر يعتني بالخدمات المجتمعية والانسانية التي تقدمها المؤسسة التعليمية ليكون ضمن آليات التصنيف العربية المعتمدة .

المحور الثالث: الإستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار:

- أدركت جامعة الدول العربية أهمية النهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي لما له من دور أساسي في عملية التنمية، ونتيجة لذلك أصدرت القمة العربية في دورتها (22) التي عقدت في سرت بلبيبا في مارس/آذار 2010 قرارها رقم (537) بشأن: "الدفع بجهود البحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية"، وكلفت الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة المعنية بالبحث العلمي باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع استراتيجية للبحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية، وتنفيذا لهذا القرار تم وضع "الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار"، وتم عرضها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (28) المنعقدة بالملكة الاردنية الهاشمية ، الذي قام باعتمادها وصدر بشأنها القرار رقم (ق.ق: 700 د.ع (28) - ج3 - 2017/3/29)، وجاء مشروع الاستراتيجية لبلورة رؤية عربية للنهوض بالبحث العلمي والتكنولوجي والتطوير والابتكار وربطها بالتنمية والاقتصاد في الوطن العربي. وتتخلص هذه الرؤية في الوصول بمنظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار في الوطن العربي، قبل حلول عام 2030م، إلى المستوى الذي تساهم فيه مساهمة واضحة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحول إلى مجتمع مبني على المعرفة، وقد قامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع شركاءها من المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة بوضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية، والعمل على تنفيذها من خلال الاجتماعات الدورية للجنة التنسيق العليا للاستراتيجية.

- وتسعى الامانة العامة لجامعة الدول العربية حالياً لوضع الاطار العام للاستراتيجية العربية للبحث العلمي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك سعياً منها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالمنطقة العربية وتذليل العقبات والتحديات التي تواجهها.

المحور الرابع : تحقيق الشراكات والتكتلات الإقليمية والدولية:

- تعمل الامانة العامة لجامعة الدول العربية من خلال مننديات التعاون العربي- الصيني والهندي والروسي، وغيرها على تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال تفعيل الشراكات الدولية وكذلك الشركات مع المنظمات الإقليمية والدولية، وتعقد الامانة العامة دورات سنوية

منتظمة حول نقل التكنولوجيا والعلوم مع جمهورية الصين وكذلك السعي لإقامة مختبرات مشتركة بين الجانبين، ومن خلال تنظيم مؤتمرات مشتركة لدعم وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي بين رؤساء الجامعات العربية والهندية، كما تشارك بشكل منتظم في اجتماعات التحالف الاقليمي للقراءة وتعليم الكبار للتشبيك مع التحالف الدولي للقراءة (UIL) لمحو الامية.

في مجال حوار الحضارات:

الهدف رقم (16) من أهداف التنمية المستدامة

ويتمثل الهدف السادس عشر في العمل على بناء مجتمعات متماسكة اندماجية مسالمة، وذلك بما يضمن تحقيق العدالة للجميع وبناء مؤسسات فاعلة ومسئولة على كافة المستويات. وفي إطار تحقيق مقاصد الهدف السادس عشر اضطلعت إدارة حوار الحضارات بالبرامج والأنشطة التالية، وذلك بما يسهم في تنفيذ هذه المقاصد.

أولاً: تعزيز الحوار مع أتباع الثقافات المختلفة:

- قامت الأمانة العامة بالإطلاق الرسمي لمشروع "تاريخ مشترك العالم العربي- أوروبا 1815-1918" بتاريخ 2015/9/17 والذي قامت بتنفيذه بالتعاون مع مؤسسة متحف بلا حدود الأوروبية خلال شهر سبتمبر 2015.
- ويسهم المشروع في بناء جسور التواصل بين مختلف الثقافات والحضارات وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف الشعوب وذلك من خلال الاعتماد على التاريخ الثقافي والتراث المشترك.
- ويرتكز هذا المشروع على إقامة معارض افتراضية على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) بهدف رفع مستوى الوعي بالتراث الحضاري. وقد تم تعميم نبذة عن المشروع وموقعه على شبكة الأنترنت على مندوبيات الدول الأعضاء لتعظيم الاستفادة منها .
- قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع نقاط اتصال الدول العربية لدى منظمة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات بصياغة الخطة الاستراتيجية العربية الموحدة لتحالف الحضارات (2016-2019). وتهدف الخطة إلى تعزيز جسور التواصل بين الحضارة العربية وأتباع الحضارات المختلفة.
- تم إقرار الخطة الاستراتيجية من قبل مجلس الجامعة على المستوى الوزاري خلال دورة انعقاده العادية رقم 145 بتاريخ 11 مارس 2016

• ندوة الحوار بين الحضارتين العربية والصينية:

- تعد ندوة العلاقات العربية الصينية والحوار بين الحضارتين العربية والصينية من اهم الأنشطة والبرامج التي يتم تنظيمها تحت مظلة منتدى التعاون العربي- الصيني.
- ويتم تنظيم فعاليات الندوة بشكل دوري مرة كل عامين ، على أن تعقد إحداها في جمهورية الصين الشعبية والأخرى بإحدى الدول العربية الراغبة في الاستضافة .
- قامت الأمانة العامة بتنظيم الدورة السادسة للندوة المذكورة خلال الفترة من 10-11 نوفمبر 2015 في العاصمة القطرية الدوحة.
- كما قامت الأمانة العامة بتنظيم الدورة السابعة للندوة المذكورة خلال الفترة من 15-16 أغسطس 2017 في مدينة تشنغدو في جمهورية الصين الشعبية.
- شارك في فعاليات الدورتين السادسة والسابعة للندوة مسئولون حكوميون وخبراء في مجال الثقافة وحوار الحضارات وعلماء دين وأكاديميين وأساتذة بالجامعات ومراكز الأبحاث ذات الصلة من الجانبين العربي والصيني، هذا إلى جانب مشاركة عدد من سفراء العرب المعتمدين لدى بكين.
- وقد أصدرت الندوة في ختام أعمالها بياناً ختامياً.
- رابعاً : ملتقى الحوار العربي- الألماني
- قامت الأمانة العامة بتنظيم ملتقى الحوار العربي - الألماني ولأول مرة بمقرها بالقاهرة وذلك بتاريخ 22 فبراير 2018
- شارك في فعاليات هذا الملتقى عدد 24 مشاركاً من مختلف الدول العربية ومن مختلف الجامعات الألمانية .
- تطرق الحوار الى محورين أساسيين هما : رؤية كل طرف لثقافة الطرف الآخر ، وقضية الاندماج الاجتماعي .

ثانياً: التصدي لظاهرة الاسلاموفوبيا:

- قامت الأمانة العامة بتنظيم ملتقى الحوار العربي - الياباني ولأول مرة بمقرها بالقاهرة بتاريخ 27 مارس 2018 وذلك بالتعاون مع السفارة اليابانية بالقاهرة.
- شارك في فعاليات هذا الملتقى عدد 10 مشاركاً من الشباب من مختلف الدول العربية ومن عدة جامعات يابانية.
- تطرق الحوار الى موضوعين رئيسيين: رؤية كل طرف لثقافة الطرف الآخر، وظاهرتي التطرف والاسلاموفوبيا .

- تنظيم لقاء مع وفد المؤسسة الألمانية للتبادل الثقافي والتعليمي
- تقوم الأمانة العامة بتنظيم لقاء حوارى مع وفد المؤسسة الألمانية للتبادل الثقافي والتعليمي (DAAD) بشكل دوري مرة كل عام. ويشارك في هذا اللقاء عدد من الطلاب الألمان من مختلف الجامعات الألمانية بالإضافة إلى مسئولين من المؤسسة الألمانية للتبادل الثقافي والتعليمي .
- يتم خلال هذا اللقاء إلقاء محاضرات على الطلاب للتعريف بالصورة الحقيقية للإسلام من خلال تناول قضايا محورية مثل حقوق المرأة في الإسلام وأدب الحوار وثقافة قبول الآخر في الإسلام وموقف الإسلام من التطرف والعنف .
- توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة الأزهر الشريف
- كما قامت الأمانة العامة بتاريخ 2017/8/2 بتوقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة الأزهر الشريف وذلك في ضوء كون الأزهر ممثلاً للمؤسسة الوسطية الدينية في العالم الإسلامي إلى جانب كونه من أبرز المؤسسات الدينية المعتدلة التي تتمتع بقبول واسع لدى الرأي العام الغربي .
- وتستهدف مذكرة التفاهم ترسيخ سبل التعاون المشترك بين الجانبين ودعم الحوار والتواصل الحضاري، ونشر قيم التسامح والإسلام الوسطي المعتدل في مواجهة الأفكار المتطرفة ، والتصدي لظاهرة الاسلاموفوبيا .
- عقد لقاء مع وفد جامعة يوكوهاما اليابانية
- قامت الأمانة العامة بتاريخ 18 مارس 2018 بتنظيم لقاء مع وفد من الطلاب الدارسين بجامعة يوكوهاما الوطنية اليابانية وذلك بمقرها بالقاهرة.
- شارك في اللقاء عدد من الطلاب الدارسين في جامعة يوكوهاما الوطنية اليابانية من مختلف التخصصات العلمية.
- وقد تم خلاله إلقاء محاضرات على الطلبة للتعريف بقيم الإسلام السمحة بما في ذلك التطرق لموضوعات محورية من بينها : ثقافة الحوار في الإسلام والإسلام وقبول الآخر الإسلام ومكافحة التطرف والإرهاب.

ثالثاً: مواجهة خطاب الكراهية والتمييز العنصري ضد العرب والمسلمين

- إصدار البيانات الصحفية ذات الصلة بالاحتفالات الدولية
- تحرص الأمانة العامة بشكل دوري كل عام على إصدار بيان صحفي بمناسبة الاحتفال بالأسبوع الوثام العالمي بين الأديان خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير ، كما تصدر الإدارة بياناً صحفياً بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتنوع الثقافي والذي يوافق 21 مايو من

كل عام والتي يتم التأكيد فيه على أهمية أن تسهم هذه المناسبة العالمية في تعزيز ثقافة التنوع وقبول الآخر وإرساء قيم الحوار ونبذ الكراهية والعنصرية ومكافحة التعصب والتطرف بكافة صورته وأشكاله.

- كما تصدر الامانة العامة أيضاً بشكل دوري بياناً صحفياً بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتنوع الثقافي ومحاربة التمييز العنصري والذي يوافق 29 يوليو من كل عام ،تؤكد فيه إدانتها لكافة أعمال العنف والممارسات العنصرية وبصفة خاصة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من ممارسات عنصرية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي تلك الممارسات التي تتنافى مع كافة المواثيق الدولية ومع كافة القيم والأعراف الإنسانية .

• إعداد تقارير دورية

- تقوم الامانة العامة بإعداد تقارير دورية حول مظاهر الكراهية والتمييز ضد العرب والمسلمين المقيمين في المجتمعات الغربية. ويتم تعميم هذه التقارير على مندوبيات الدول الأعضاء لتعظيم الاستفادة منها.

• تنظيم المؤتمر الدولي بعنوان " جامعة الدول العربية وتحالف الحضارات .. رسالة الى الاعلاميين "

- نظمت الامانة العامة المؤتمر الدولي المعنون " جامعة الدول العربية وتحالف الحضارات .. رسالة إلى الإعلاميين " بالقاهرة خلال الفترة من 29 -30 يوليو 2018 . وقد تم تنظيم هذا المؤتمر بالتعاون مع كل من : منظمة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات ومنظمة اليونسكو والهيئة العامة للاستعلامات بجمهورية مصر العربية والبرنامج المصري لتطوير الإعلام.

- شارك في فعاليات المؤتمر نخبة من الإعلاميين من مختلف الدول العربية ونظرائهم من المجموعات الجغرافية الإقليمية للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إلى جانب عدد من صانعي القرار السياسي وأساتذة الجامعات وممثلي المؤسسات الدينية والخبراء في المؤسسات الإعلامية الإقليمية والدولية وبعض من مؤسسات المجتمع المدني .

- تمثلت أبرز أهداف المؤتمر في حث الاعلاميين على تقديم رسالة إعلامية محايدة وموضوعية عن ثقافة الآخر ، وابرار صورة إيجابية عن العرب والمسلمين وعن الحضارة العربية الاسلامية في التفاعل والتلاقح الحضاري وقبول الآخر ، ودراسة سبل مواجهة خطاب الكراهية ضد العرب والمسلمين على الإنترنت من خلال وسائط الثقافة الاعلامية .

- صدر عن المؤتمر عدد من التوصيات ذات الصلة بتطوير الرسالة الإعلامية بما يسهم في تعزيز قيم التسامح وقبول ثقافة الآخر ودعم حرية الرأي والتعبير .

رابعاً: التصدي للصور النمطية المقولبة عن ثقافة الآخر:

- تنظيم برنامج الزمالة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات
- تنظماً لأمانة العامة بشكل دوري كل عام برنامجاً للزمالة في مصر (Fellowship Program) بالتنسيق والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات.
- ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم الصورة الصحيحة عن الحضارة العربية الإسلامية بشكل عام وعن الثقافة المصرية بشكل خاص.
- ويشارك فيها عمال البرنامج بعدد (13) من القيادات الشبابية من مختلف الدول الأوروبية والولايات المتحدة.
- ويشمل البرنامج تنظيم زيارات للعديد من الجهات الحكومية والمؤسسات الدينية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني. كما يشمل البرنامج أيضاً زيارات ثقافية .
- إصدار الدليل الاسترشادي لمؤلفي كتب التاريخ المدرسية
- قامت الأمانة العامة بإصدار دليل مؤلفي كتب التاريخ المدرسية .. على درج مشترك وتزويد مندوبيات الدول الاعضاء بنسخ من دليل مؤلفي كتب التاريخ المدرسية .. على درج مشترك " وذلك بهدف الاسترشاد به من قبل كل من وزارات التعليم والثقافة والاقواف في إعداد مناهج موضوعية لمادة التاريخ . كما قامت أيضاً بإدراج محتوى الدليل على البوابة الالكترونية للأمانة العامة .
- ويعد الدليل أول إنجاز مهم في إطار التعاون بين العديد من المنظمات الدولية والإقليمية في مجال تحسين صورة ثقافة الآخر في الكتب المدرسية والمناهج التعليمية . كما يعد خطوة ايجابية فيما يتعلق برسالة التربية والتعليم الهادفة نحو ترسيخ قيم التعددية الثقافية والتسامح والاحترام المتبادل ونبذ الترويج للصور النمطية .

خامساً: مكافحة التطرف والعنف

- تنظيم ورشة عمل الدولية بعنوان " معاً من أجل مواجهة التطرف وتعزيز الحوار"
- قامت لإدارة بتنظيم ورشة العمل الدولية المعنونة " معاً من أجل مواجهة التطرف وتعزيز الحوار " بالقاهرة وذلك خلال الفترة من 19-20 نوفمبر 2017. وذلك بالتعاون مع كل من منظمة اليونسكو ومؤسسة الأزهر الشريف (مركز الحوار) والمنظمة العالمية لخريجي الأزهر.

- وقد شارك في فعاليات الورشة شباب من (16) دولة على مستوى العالم ، فعلى المستوى العربي شارك شباب من الدول الأعضاء التالية : الأردن ، البحرين ، تونس ، السودان ، فلسطين ، الكويت ، لبنان ، ليبيا، مصر ، المغرب ، وعلى المستوى الدولي شارك شباب من كل من: كازخستان ، أذربيجان ، ماليزيا ، إندونيسيا ، بنجلادش ، ونيجيريا .كما شارك في فعاليات الورشة أيضاً عدد من السفراء والدبلوماسيين ووفود من مجمع البحوث الإسلامية ونخبة من علماء الدينوعدد من الخبراء في مجال الثقافة وحوار الحضارات ونخبة من الإعلاميين . وتمثلت محاور الورشة في أربعة محاور رئيسية وهم استخدام النصوص الدينية لتبرير العنف ، أسباب انضمام الشباب إلى الجماعات المتطرفة وانزلاقهم في براثن التطرف ، نماذج تاريخية ومعاصرة للمجتمعات المتماسكة والمتعايشة، وجلسات فرعية لمجموعات التدريب حول قضايا الجهاد والتكفير والحاكمية والخلافة.
- تمثلت أبرز التوصيات التي أقرتها في الورشة : التأكيد على ضرورة معالجة قضايا التنمية والموائمة بين السياسات الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز دور المؤسسات الدينية في نشر قيم الوسطية والاعتدال، وإعطاء استقلالية حقيقية للمؤسسات الدينية، والعمل على النهوض بمستويات التعليم وتعزيز فرص التعليم الجيد والشامل للجميع.

سادساً: نشر ثقافة التعايش السلمي:

- الاجتماع التحضيري الأول لورشة العمل الدولية المعنونة "العيش معاً في سلام : نحو بناء مجتمعات متماسكة" والمزمع عقده خلال شهر أبريل 2019
- نظمت الأمانة العامة بتاريخ 2018/12/19 بمقرها بالقاهرة الاجتماع التحضيري للورشة العمل المعنونة "العيش معاً في سلام : نحو بناء مجتمعات متماسكة .
- شارك في الاجتماع التحضيري ممثلون عن المنظمات التالية : منظمة اليونسكو (المكتب الإقليمي بالقاهرة) ، والمنظمة العالمية لخريجي الأزهر الشريف ، هذا بالإضافة إلى الأمانة العامة .
- تم خلال الاجتماع مناقشة مشروع المفاهيمية وعدد المشاركين من الشباب . وتم التوافق على تكليف الجهات المنظمة بمسؤوليات وتكليفات مالية محددة .
- توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة أناليند الأورومتوسطية:
- قامت الامانة العامة بإجراء الاتصالات اللازمة مع مؤسسة أناليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات بهدف التحضير لتوقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين خلال هذا العام بمقرها بالقاهرة .

- وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز الاستثمار في مجالات الشباب ، وتعزيز مفهوم المواطنة العالمية ، ودعم تطوير التعلم وتنفيذ البرامج والأنشطة المشتركة ذات الصلة بالتفاعل بين الثقافات بين شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومكافحة الظواهر السلبية مثل الاسلاموفوبيا والعنف والتطرف.

● توقيع مذكرة تفاهم مع مركز كاسيد الدولي:

- قامت الامانة العامة بإجراء الاتصالات اللازمة مع بعثة الجامعة في فيينا بهدف التحضير لتوقيع مذكرة تفاهم مع مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كاسيد)، على أن يتم توقيع هذه المذكرة بمقر الامانة العامة بالقاهرة.

- تهدف مذكرة التفاهم الى دعم التنوع الثقافي ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر، وتعزيز قيم التعايش السلمي والتفاهم المتبادل بين مختلف الأمم والشعوب، والتعاون بين الجانبين لتنفيذ البرامج والأنشطة في المجالات ذات الاهتمام المشتركمن بينها مكافحة الظواهر السلبية مثل الاسلاموفوبيا والتطرف والإرهاب.

خامساً: جهود منظومة جامعة الدول العربية لتنفيذ الأبعاد البيئية لخطة التنمية المستدامة 2030:

- اعتمدت الدول خطة عمل 2030 للتنمية المستدامة في عام 2015، وشرع القطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية في التنفيذ عبر عدد من هياكله واطرة المؤسسية، وما يقع في دائرة مهام ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية ما يلي:

أولاً: الهياكل المؤسسية:

- شرعت المجالس الوزارية واللجان الدائمة المختلفة في القطاع بوضع خطة العمل الاممية موضع التنفيذ بالبناء على ما هو قائم من استراتيجيات وخطط عمل وتحديثها لتتواءم مع المستجدات العالمية حيث يتم استعراض تنفيذ خطة 2030 من قبل كافة المجالس والهيئات الفرعية لها منذ 2015 حتى الان، والمجالس الوزارية هي:

1. مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.
2. المجلس الوزاري العربي للمياه.
3. مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.
4. مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الارصاد الجوية والمناخ.
5. آلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث.

ثانياً: الاطر التشريعية المعتمدة من المجالس الوزارية العربية لتنفيذ خطة عمل 2030 للتنمية المستدامة:

- يتم تنفيذ خطة عمل 2030 من خلال الاستراتيجيات والمبادرات المعتمدة من قبل الاجهزة التشريعية العربية بالشراكة والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة وبالتعاون مع منظمات الامم المتحدة ذات الصلة، على النحو التالي:

1. الاستراتيجية العربية للأمن المائي العربي 2010-2030.
2. الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.
3. خطة العمل الاطارية العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ.
4. الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030.
5. الاطار التنفيذي للبعد البيئي في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.
6. الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030.
7. الاستراتيجية التعاونية للإدارة المستدامة للمياه الزراعية والأمن الغذائي في منطقة الشرق الادنى وشمال افريقيا.
8. استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.
9. إطار لخارطة طريق الاستثمار في الاقتصاد الأخضر للمنطقة العربية.
10. الاستراتيجية العربية لتطوير تطبيقات الطاقة المتجددة (2010-2030).
11. مبادرة ترابط قطاعات الماء والغذاء والطاقة.

ثالثاً: الاهداف التي تعمل هذه الاستراتيجيات والاطر التشريعية والتنفيذية على تنفيذها على المستوى الاقليمي في المنطقة العربية وعلى المستوى الوطني في الدول العربية:

اولاً	الهدف 2	القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية والمحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة (الجزء المعني الامن الغذائي والتغذية والمحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)
ثانياً	الهدف 3	ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار
ثالثاً	الهدف 6	ضمان تنوافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
رابعاً	الهدف 7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة

لمستدامة (الجزء الخاص باستدامة الطاقة كمورد والطاقات

(المتجددة)

الهدف 9	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	خامساً
الهدف 11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	سادساً
الهدف 12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	سابعاً
الهدف 13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	ثامناً
الهدف 14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	تاسعاً
الهدف 15	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي ضيوع عكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	عاشراً
الهدف 17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	حادي عشر

رابعاً: المنتديات التنفيذية:

ا. في مجال البيئة والموارد الطبيعية:

1. اتخذت دول العالم في اطار الامم المتحدة قراراً ان يكون موضوع المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة لعام 2017 هو "القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير"، على ان يتخلل المنتدى مراجعة معمقة لعدد من الأهداف، من بينها الهدف 17 الذي تتم مراجعته سنوياً. والاهداف التي تم النظر فيها لعام 2017 هي:
 - الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان.
 - الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية والمحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
 - الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار.
 - الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
 - الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

– الهادف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

– الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة.

2. وعليه فقد انعقد الاجتماع التحضيري حول القضايا البيئية والاولويات الاقليمية للمنتدى العربي حول التنمية المستدامة" في فندق سميراميس، القاهرة، خلال الفترة 23-24 نيسان/أبريل 2017. بتنظيم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع كل من الامانة العامة لجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة للبيئة. والاجتماع استجابة لقرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم 495 الذي اعتمد في دورته (28) التي عقدت في مقر الأمانة العامة للجامعة : 2016/12/8، والذي طلب الى الأمانة الفنية للمجلس بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/مكتب غرب آسيا، تنظيم اجتماع تحضيرى من أجل مناقشة مواضيع وأولويات البيئة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية على جدول أعمال المحفلين الهامين: المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2017، المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة 2017.

3. كما اتخذت دول العالم في اطار الامم المتحدة ايضا قراراً بان يكون موضوع المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة لعام 2018 هو " التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود"، علما نيتخل

المنتدى لهذا العام،مراجعة عدد معين من الأهداف،بالإضافة الى الهدف 17 الذي يتم مراجعته سنوياً . والاهداف التي تم النظر فيها لعام 2018 هي:

- الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
- الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- الهدف

15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

– الهدف 17: تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة.

4. عليه فقد انعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي رفيع المستوى 2018 في الفترة 11-12

ابريل/نيسان 2018 بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة، جمهورية مصر العربية. والاجتماع استجابة لقرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم 523 في دورته التاسعة والعشرين المنعقدة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2017، والذي طلب من الأمانة الفنية للمجلس "التنسيق والتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والأمم المتحدة للبيئة/مكتب غرب آسيا وكذلك التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة تنظيم اجتماعات تحضيرية لمناقشة مواضيع وألويات البيئة والموارد الطبيعية في المنطقة العربية لإعداد مساهمات المجلس في كل من المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2018 والمنتدى العالمي رفيع المستوى للتنمية المستدامة 2018".

5. اجتماعين تحضيريين البيئة + المناخ.

II. في مجال تغير المناخ:

- تتم متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 من قبل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بدعم من مجلس الوزراء العرب المعنيين عن شؤون الارصاد الجوية والمناخ الذي يتناول الجانب العلمي والفني منه، بحيث يكون التركيز على الهدف 13 من الأهداف المعني بالتصدي لتغير المناخ وأثاره، ويتم ذلك من خلال محورين:

المحور الأول: تنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة في خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا

تغير المناخ:

1. قيام المراكز المناخية الوطنية والإقليمية العربية بإجراءات تقييم ومراقبة المناخ ضمن عمل الإطار العالمي للخدمات المناخية.
2. استخدام آليات وقدرات الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط وتنفيذ برامج التكيف.
3. متابعة الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وإطار عمل سندي.
4. دراسة سيناريوهات ومنهجيات للحد من أثر تغير المناخ على الموارد المائية في المنطقة العربية.
5. تبني خطط عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع تغير المناخ وتقييم تأثيراته المحتملة.
6. دعم عملية اتخاذ القرار لمجابهة آثار التغيرات المناخية على المنطقة العربية.
7. استحداث ونشر تدابير ومنهجيات وأدوات تحقق التنوع الاقتصادي، بهدف زيادة مرونة القطاعات الاقتصادية القابلة للتأثر بتغير المناخ.
8. تحسين البنية التحتية اللازمة للحد من المخاطر المتوقعة.

9. تحسين كفاءة إدارة الموارد الطبيعية باستخدام نظم الرصد والمراقبة والإنذار المبكر والتقنيات المناسبة.

10. الاستعداد لمواجهة الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية.

11. إتاحة وتحسين وتبادل المعلومات المناخية، ورفع مستوى التوعية العامة.

المحور الثاني: التنسيق العربي في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ:

- تقوم المجموعة العربية في كافة الجولات التفاوضية بربط الخطوات التنفيذية لاتفاق باريس بخطة عمل التنمية المستدامة وأهدافها. وكان اخر اجتماع للمجموعة التفاوضية العربية لتغير المناخ في فبراير 2019 الاجتماع (22)، وتستند جهود المنطقة العربية في تنفيذ المحتوى المعني بتغير المناخ من اجندة 2030 الى عدد من المبادئ، على النحو التالي:

- مساهمة الدول العربية في الجهود العالمية للتصدي للتأثيرات السلبية لتغير المناخ تأتي في سياق الحفاظ على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.
- العمل مع المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق باريس، بتوازن وشفافية وتفعيل المبادئ التوجيهية التي تم إقرارها في كاتوفيتسي، واهمية وضع إطار مؤسسي قوي ومستقر لتنفيذ الاتفاق يراعي المسؤولية التاريخية للانبعاثات الكربونية العالمية مع مواصلة الجهود الرامية للحصول على الدعم الدولي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.
- إلى الحفاظ على المصالح العربية المشتركة.

III. في مجال المياه:

1. يتم تنفيذ الخطة التنفيذية لاستراتيجية الامن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات

والمطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة من خلال عدد من المشاريع والبرامج:

- مشروع "المبادرة الاقليمية لتقييم تأثيرات تغير المناخ على الموارد المائية، وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية"، والذي يتم تنفيذه بالشراكة بين المجلس الوزاري العربي للمياه واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا وعدد من الشركاء.
- برنامج التكيف مع تغير المناخ في قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط مع وكالة التعاون الدولي الالمانية.
- المبادرة الاقليمية لندرة المياه التي يتم تنفيذها بالشراكة مع منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة.

• اطلاق المبادرة الاقليمية حول الامن المائي للجميع: دبلوماسية العلوم من اجل التنمية المستدامة للموارد المائية المشتركة في المنطقة العربية والدول المجاورة بالتعاون مع اليونسكو.

2. تم التنسيق للإعداد للمنتدى العالمي رفيع المستوى للتنمية المستدامة مع كافة الشركاء حيث تمت اجازة الوثيقة العربية التي سيتم رفعها للمنتدى بنيويورك في يوليو 2018.
3. يقوم الشركاء، بما فيهم الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، بجهود حثيثة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المرحلة الاولى من خطة الصرف الصحي في المنطقة العربية (S.S.P.).

IV. في مجال مبادرة ترابط قطاعات الماء والغذاء والطاقة:

- استجابة لمبادرة الترابط بين القطاعات الحيوية الثلاثة (الغذاء، المياه، الطاقة)، التي تشكل اولوية في المنطقة العربية، والتي تتقاطع مع وتتأثر بالتغيرات المناخية، تم انشاء لجنة تنسيق متعددة القطاعات تعمل على الاعداد للمشاركة الاقليمية بشأن تغير المناخ في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2019 تضم ممثلين عن المجالس الوزارية المعنية بالمياه، والبيئة، والكهرباء، والطاقة، والارصاد الجوية والزراعة.

V. في مجال الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة:

- جاري تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 من خلال اعداد مخطط تنفيذي لها بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الاممية والاقليمية والعربية ذات الصلة وبصفة خاصة كل من برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، والامم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

VI. في مجال الحد من مخاطر الكوارث:

1. عقد الاجتماع الإقليمي حول تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ووضع " خارطة طريق إقليمية لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث 2030 - 2015 في المنطقة العربية بالقاهرة، خلال الفترة 8-10 نوفمبر 2015 .
2. عقد المنتدى العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث خلال الفترة 30 ابريل - 1 مايو 2017، واصدر إعلان الدوحة الذي ربط بين تنفيذ اطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث وخطة عمل التنمية المستدامة 2030.
3. اعتمدت القمة العربية الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 في ابريل 2018، وتم الانتهاء من برنامج العمل الخاص بها، كما تم تفعيل "آلية التنسيق العربية للحد

من مخاطر الكوارث"، التي عقدت اجتماعها الاخير في تونس في يناير 2018، كأطر
تشريعية ومؤسسية للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية.

سادساً: في مجال الإعلام التنموي:

أخذاً في الاعتبار ضخامة العمل التنموي الذي تقوم به أجهزة جامعة الدول العربية وما يتطلبه ذلك من ترويج إعلامي، قام قطاع الإعلام بجامعة الدول العربية بإعداد الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030، وذلك بهدف تسليط الضوء على دور الإعلام في تنفيذ خطة 2030 الطموحة، وتقوم هذه الخريطة الإعلامية الهامة التي أقرتها القمة العربية بموجب قرارها رقم (741) في 15 إبريل / نيسان 2018، على أن الفرد هو القاسم المشترك للتخطيط التنموي والإعلامي، وأن الإنسان هو محور عملية التنمية، وإن الإعلام شريك في مشروع تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وأخذاً في الاعتبار أن المفهوم الحديث للإعلام يؤكد على أنه بات لاعباً رئيسياً على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فضلاً عن دوره في تهيئة الظروف الاجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات للاستجابة للخطط والبرامج التنموية لوضع استراتيجيات بناء مجتمع الإعلام للمساهمة في انجاح العملية التنموية.

وتعتبر هذه الخريطة هي الوثيقة الأولى على المستوى الدولي التي تؤكد على أن الإعلام شريك رئيسي في تنفيذ الأهداف السبعة عشر لخطة 2030، وذلك باعتماد المنظور التكاملي في قراءة وتنفيذ الخطة وأهدافها وغاياتها.

وتستند الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030 على الموثيق والاتفاقيات التي صاغتها الإرادة المشتركة للأمة العربية وفي مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية التي تؤكد على تعزيز العمل العربي المشترك لخدمة المصالح العليا للمواطن العربي وتحقيقاً لآمال وطموحات للأمة العربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وتأسيساً على قرار مجلس وزراء الإعلام العرب رقم (434 د.ع / 48 - 2017/7/12).

تُعالج هذه الخريطة إعلامياً الأهداف السبعة عشر لخطة 2030، حيثُ توضح مقاصد كل هدف على حدة ثم تضع اطاراً عاماً للمشهد الإعلامي الذي يُعزز من جهود تحقيق هذا الهدف، ذلك فضلاً عن التوعية للمواطنين العاديين حتى تصل لهم هذه الخطة الطموحة والجهود الحكومية وغير الحكومية في إطارها، وبما يمكن من جلب المزيد من الشراكات بما يُعزز الجهود الرامية لتنفيذ خطة 2030.

سابعاً: جهود اللجنة العربية للتنمية المستدامة:

منذ إنشائها عقدت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية خمسة اجتماعات رئيسية واجتماعين تشاوريين، وبدأ مبكراً تفاعل الدول العربية معها بشكل إيجابي حيث اعتمدت في ثاني اجتماعاتها في يونيو 2017 "الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030"، لدعم جهود الدول العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 من خلال إعداد الاستراتيجيات الجديدة، وموائمة الاستراتيجيات التنموية القائمة بما يحقق أهداف 2030.

وخلال اجتماعها الثالث وافقت اللجنة على إنشاء "اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية" لمتابعة تحقيق الهدف الثاني "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" وغاياته وما يتكامل معه من أهداف وغايات أخرى للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة، ووضع خطة تنفيذية عربية لدعم جهود الدول العربية في تنفيذ الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

وقد انبثق عن هذه اللجنة الفرعية سبع مجموعات عمل لإعداد خطة عمل إقليمية للسياسات المختلفة التي تم إقرارها لعمل اللجنة الفرعية، وتشتمل هذه المجموعات في عضويتها على المنظمات العربية والإقليمية والدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، على أن يتم الانتهاء من الخطة التنفيذية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية في أكتوبر 2019.

كما توفر اللجنة بنداً على جدول أعمالها لاستعراض تقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، يتم خلاله استعراض جهود وإنجازات الدول العربية والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وتشارك فيه أيضاً المنظمات والمؤسسات الدولية والتي تدعوها اللجنة للمشاركة واستعراض جهودها في تنفيذ خطة 2030.

وتضمنت توصيات اللجنة في اجتماعها الرابع الموافقة على قوائم مؤشرات أولية للتنمية المستدامة في المنطقة العربية تتوازن فيها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتراعي مبادئ التكامل وعدم التجزئة في العمل.

هذا، وقد حظى موضوع التمويل المستدام بأهمية كبيرة لدى الدول الأعضاء باللجنة، حيث أصدرت توصيتهم في اجتماعهم الخامس بطلب تنظيم جلسة رفيعة المستوى للمؤسسات التنظيمية المالية (البنوك المركزية) مع البنوك الخاصة، بهدف مناقشة السياسات المالية الهادفة لدعم دور

القطاع الخاص في تمويل خطة التنمية المستدامة، والمشاركة في البرامج والمبادرات الدولية الداعمة لذلك. ومن المتوقع أن تعقد هذه الجلسة في الربع الثالث من هذا العام، كما وجاري إعداد تصور متكامل للتمويل المستدام بناءً على طلب الدول العربية أعضاء اللجنة ليتم عرضه في اجتماع اللجنة القادم في ديسمبر من العام الحالي.

واللجنة الآن بصدد إقرار إنشاء الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة بالتعاون مع إدارة التربية والتعليم والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، بهدف تعزيز قدرات الدول العربية على تعظيم دور العلوم والتكنولوجيا والمعرفة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى إبراز تشابك وتكامل أهداف التنمية المستدامة عند تنفيذ العمل والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية على المستويين المحلي والوطني عند تخطيط وتنفيذ البرامج والأنشطة.

هذا، ويمثل التقرير الذي طلبت اللجنة العربية للتنمية المستدامة إعداده حول "تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية المتأثرة بالنزاعات" أهمية خاصة للمنطقة العربية، حيث يتم الحوار بالتنسيق مع الدول العربية المتأثرة بالنزاعات، وتوصيف لأوضاع الدول العربية المتأثرة بالنزاعات، والأولويات لكل منها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والفرص المتاحة، وتعريف بأهم المصطلحات المستخدمة، بما يشكل رؤية عربية بدعم إقليمي للوصول للأمن والسلم والتنمية في واحدة من أكثر مناطق العالم تأثراً بالنزاعات.

وفي إطار إقامة وتفعيل الشراكات، استطاعت جامعة الدول العربية أن تعقد عدة شراكات مع كافة أصحاب المصلحة المعنيين من منظمات إقليمية ودولية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، وتمثل ذلك جلياً في تنظيم نسختين من منصة الحوار الإقليمية للتنمية المستدامة تحت عنوان "الأسبوع العربي للتنمية المستدامة" تحت شعار "نحو شراكة فاعلة" بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي (2017)، وشعار "الانطلاق نحو العمل" بالتعاون مع وزارة والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (2018).

وقد عقدت النسختين تحت رعاية فخامة رئيس جمهورية مصر العربية، وبشراكة مع البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بالإضافة الى مشاركة واسعة من المؤسسات الحكومية العربية، والمنظمات العربية والإقليمية والدولية والعديد من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات العطاء الاجتماعي والقطاع الخاص والقوى الشبابية والمؤسسات العلمية والتعليمية بالمنطقة العربية.

حيث عقدت 28 جلسة حوارية خلال النسخة الأولى من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة 2017، أما النسخة الثانية من الأسبوع العربي 2018 فقد عقدت خلالها 30 جلسة حوارية وخصص خلال فعاليتها يوماً لمصر لعرض تجربتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

** (يمكن تحميل التقارير والتوصيات الصادرة عن نسختي الأسبوع العربي للتنمية المستدامة من الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية)